رواية الحديث بالمعنى ضوابط وشبهات

سيوطي عبد المناس

ملخص البحث

شكّلت قضية رواية الحديث بالمعنى مدخلاً إلى الطعن في الأحاديث النبوية، وكان أول من طعن في الأحاديث النبوية قديماً الزنادقة وأتباع الفرق والمذاهب السياسية المارقة من الدين، وفي العصر الحديث كانت المدرسة الاستشراقية رائدة في النيل من الأحاديث، مستغلة منفذ الرواية بالمعنى، من باب أن المقدرات العقلية متفاوتة من شخص لآخر، وبناء عليه فلا يُتصور أن ينقل عشرة رواة مثلا حديثا واحدا بألفاظه التي تحدث بها النبي صلى الله عليه وسلم، لتفاوتهم في الحفظ والفهم كذلك، ولذلك ظهرت الروايات المتعددة والمختلفة في الموضوع الواحد، إذ اجتهد الصحابة والتابعون في فهم الحديث ونقله بالمعنى دون اللفظ، واجتهد تابعوهم بتكييف الحديث لموافقة متطلبات الحياة الجديدة، وتبرير بعض الأحداث السياسية أو الترويج لمذهب معين.

وقد اتبع سبيل المستشرقين حفنة من الحداثيين في العالم الإسلامي، فأثاروا شبهاتهم في ثوب جديد، وأثاروا حولها مزيدا من الصخب، وكان تأثيرهم أشد من تأثير المستشرقين لأنهم يحملون أسماء إسلامية وينتمون إلى أقطار العالم الإسلامي.

وهذه الدراسة المتواضعة تهتم بعرض شبهاتهم ونقدها نقدا علميا، وتستكشف المصنفات الحديثية القديمة، لاستخلاص الضوابط التي وضعها العلماء لرواية الحديث بالمعنى، وتعرضها في صورة جديدة كفيلة بنقض المزاعم التي حيكت حول رواية الحديث بالمعنى.

وقد قسمنا مقالتنا إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: دواعي رواية الحديث بالمعنى.

المبحث الثاني: حكم رواية الحديث بالمعنى وضوابطها.

المبحث الثالث: رواية الحديث بالمعنى من منظور أتباع المناهج الوضعية.

© Dr Muhammad Hamidullah Library, IIU, Islamabad. http://iri.iiu.edu.pk/

تمهيد:

تشكِّل السـنة النبوية المطهرة المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وقد لقيت عناية خاصة، من حيث تدوينها، وتصنيف الكتب في رجال الحديث، وفي فن العلل، ومختلف الحديث، وغير ذلك من العلوم المتصلة بعلوم الحديث، وشرحت المصنفات الحديثية شروحا مختلفة وفي أزمان متعاقبة، ولا زال العلماء يستخرجون من كنوز السـنة الأحكام المختلفة لمواكبة تطورات العصر، ووضع الحدود الشرعية لما استجدّ من الوقائع والنوازل.

وقد أدرك أعداء الإسلام أهمية السـنة النبوية، فأفرغوا وسعهم في النيل منها، وتطورت الدراسات الاستشراقية فيها من مجال إثبات الوضع في الأحاديث وبالتالي الطعن في مصداقية المصادر المعتمدة في الحديث كصحيحي البخاري ومسلم، إلى مجال دراسة الأحاديث بصرف النظر عن صحتها أو ضعفها، دراسة تاريخية ـ اجتماعية، وتحليلها بناء على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان لمسار هذا التحول أثر كبير في إظهار مجموعة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة إلى ساحة الدراسات الحديثية، وخلطها بالصحاح، لسحب الأحكام المترتبة عن تلك الموضوعة على الصحيحة والحسنة، ويبدو أن أكثر الدراسات التي تقوم بها التيارات الحداثية في العالم الإسلامي تتبنى هذا الاتجاه، فلا تسعى مطلقا إلى بيان درجة الأحاديث، لعدم تمكن روَّادها من فنون الحديث وعلم الرجال، ولخلط الحابل بالنابل، وإثارة البلبلة والتشويش حول الحديث النبوي الشريف.

ولا زال من أهم مرتكزاتهم في دراساتهم المعاصرة التركيز على راوية الحديث بالمعنى والطعن في مصداقية "الذاكرة الأسطورية" التي كان يتمتع بها الصحابة والتابعون رضوان الله عليهم، وإثبات أن الأحاديث نُقلت بطريقة تعكس فهم الراوي لها، دون تقييد بالألفاظ التي وردت بها، ولهذا فقد اختلفت متون الأحاديث التي تتناول جزئية واحدة، واختلفت كذلك الأحكام المترتبة عنها، فناقلوها ـ حسب زعمهم ـ أضافوا إضافات من عندهم، تلبية لبعض الرغبات السياسية، أو المذهبية، أو توفيقا بين ظاهرها، وظاهر القرآن الكريم إذا رأوا تعارضا ولو شكليا، أو تلبية لبعض المتطلبات الجديدة والملحة التي ظهرت من حين لآخر في الدولة الإسلامية المترامية الأطراف، والمتنامية بصورة متسارعة، والمكونة من خليط من الأمم والثقافات.

وتسعى هذه الدراسة المتواضعة إلى توضيح إشكالية رواية الحديث بالمعنى، والرد على الشبهات المثارة حولها، واستخلاص الضوابط المحددة للرواية بالمعنى. والله من وراء القصد.

المبحث الأول: دواعي رواية الحديث بالمعنى:

الرواية بالمعنى: أن يؤدي الراوي موضوعا واحدا، أو وصفا لحادثة واحدة، أو إخبارا عن قصة واحدة، أو وصفا لسنّة عملية واحدة بألفاظ مختلفة، أو بتقديم وتأخير، أو اختصار مع المحافظة على نقل المعنى عينه في كل هذه الحالات.

وقد دعت الحاجة إلى رواية بعض الأحاديث بالمعنى، لعسر ضبط الكلمات كما وردت بالكمال والتمام في كل الأحاديث النبوية الشريفة؛ ولتمكن العرب من اللغة إلى الدرجة التي يستبدلون الكلمة بأخرى مرادفة لها في المعنى دون أن يغيروا المراد؛ ولتبليغ الحديث الشريف إلى الناس وعدم كتمان العلم؛ ولأن السنة النبوية لم تكن مدونة بالكامل في العصر الأول، وإن كان لبعض الصحابة مصاحفهم الخاصة بهم، إلا أن أكثر الرواة ما كانت لديهم مصاحف خاصة بهم، بل إن المكثرين من الحديث كأبي هريرة وعائشة لم يكونا يكتبان الحديث، معتمدين على الحفظ والأمانة في النقل مع خوف من الوقوع في محظور (الكذب) على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتوفر التقوى التي منعت في حالات كثيرة الإكثار من الرواية.

ولنثبت أولا حقيقة لا نتردد في تقريرها والتوكيد عليها، وهي أن الأحاديث التي رويت بالمعنى أقل بكثير من تلك التي نُقلت إلينا بألفاظها، إذ لو تعمد كل رجل من رجال السند نقل الحديث وفق فهمه هو متصرفا بألفاظ الحديث من تقديم وتأخير واختصار وتبديل كلمة بأخرى لكانت هناك صور لا نهاية لها من المتون للحديث الواحد، كما أن الصحابي الواحد قد يروي عنه مجموعة من التابعين في مواقف متعددة، فلو روى الصحابي في كل موقف الحديث بلفظ متغاير، لما وجدنا حديثين يتفقان في اللفظ، بل على العكس نجد الشواهد على حرص الصحابة والتابعين على نقل الحديث بلفظه واضحة لا تخفى على المعاين والباحث الموضوعي، ولولا وجود أحاديث منقولة بالمعنى لما طرأ الشك على أن الأصل في راوية الحديث هو الرواية باللفظ.

وثمة نقطة ثانية نود هنا التذكير بها كذلك، وهي أن اختلاف ألفاظ الحديث الذي يعدُّ رواية بالمعنى إذا كان موضوع هذه الأحاديث واحداً، لأن اختلاف المواضيع يستلزم اختلاف الألفاظ، فلا ضير حينها في الاختلاف كما أنه لا علاقة لها حينها برواية الحديث بالمعنى، ولا يختلف في تقرير هذا العقلاء.

والنقطة الثالثة، وهي على قدر كبير من الأهمية في إدراك تفاصيل هذا الفن، تتعلق بكون الأحاديث التي نُقلت بالمعنى تدور على صحابي واحد أو عدة من الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً. وما نريد توكيده هنا أن ورود الحديث الواحد من طريق صحابيين أو أكثر بألفاظ مختلفة، قد يعني روايتهما أو روايتهم الحديث بالمعنى وقد لا يعني ذلك أبداً، والثاني أرجح وأصوب لأن كل صحابي ربما سمع الحديث من حضرة النبي صلى الله عليه وسلم في موقف مغاير للآخر، وربما تحدث النبي صلى الله عليه وسلم بالحديث نفسه بألفاظ مختلفة متقاربة في المعنى فيها تقديم وتأخير وحذف واختصار وما شابه ذلك، فإذا ثبت أن اختلاف ألفاظ الحديث مرده إلى النبي صلى الله عليه وسلم انقطع دابر الخلاف في المسألة، ولم يعد الأمر متعلقا برواية الحديث بالمعنى، وإذا لم يثبت ذلك دخل الاحتمال في كون كل صحابي قد سمع الحديث في موقف مختلف، ولم ينصرف الأمر بصورة آلية إلى أنه روي بالمعنى. أما إذا ورد الحديث نفسه بألفاظ مختلفة من طريق صحابي واحد فذلك من رواية الحديث بالمعنى، مع التنبيه على أن اختلاف اللفظ قد يكون مرده الصحابي نفسه أو من روى عنه من التابعين، أو ممن روى عن التابعي وهكذا.

وثمة ملاحظة أخرى نثبتها، وهي أن من سلَّم بوجود بعض الأحاديث مروية بالمعنى لا اللفظ وجب عليه أن يسلّم بوجود الترادف في اللغة وإلا وقع في خطأ جسيم وتناقض كبير، لأن رواية الحديث بالمعنى تستدعي في بعض صورها تبديل كلمة بأخرى مرادفة لها، فلو أنكر الترادف لزمه إنكار رواية الحديث بالمعنى؛ ولكن لا يعني هذا بالضرورة أن إثبات الترادف في هذا الموضع يعني إثبات الترادف في القرآن الكريم، إذ إثبات الترادف في اللغة شيء وفي القرآن شيء آخر.

وبناء على ما ذكرنا، يمكننا إجمال أسباب رواية الحديث بالمعنى إلى ثلاثة:

١- عدم تدوين الصحابة، خاصة المكثرون منهم، للحديث في مصنفات خاصة.

٢- طروء النسيان خاصة في الأحاديث الطوال.

٣- صياغة الرواة متن الحديث على مثال فتاوى الفقهاء.

١- ولن نطيل في الحديث عن السبب الأول، لأن الثابت أن قلة من الصحابة كانوا يكتبون الأحاديث من أمثال عبد الله بن عمرو وغيره رضوان الله عليهم، والثابت كذلك أن شيخ المكثرين وهو أبو هريرة ما كان يكتب الحديث، بل كان يعتمد على حفظه وبركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له. ولكن من جهة أخرى فإن تقديمنا لهذا السبب لا يعني أن عدم كتابة رواة الأحاديث من الصحابة

للأحاديث هو العامل الأهم والحاسم وراء نقل الحديث بالمعنى، بل يعنينا التوكيد على أن جيل الصحابة والتابعين كانوا يعنون بالحفظ مثل عنايتنا اليوم بالكتابة وأكثر.

وتلك خصلة تميزوا بها على غيرهم من الأمم، إلا أن كتابة الأحاديث من قبلهم جميعا، لو تمت فعلا، كانت ستقطع دابر الاختلاف من جذوره. ولما لم يحدث هذا واقعا، فقد انتقلت الأحاديث من جيل إلى جيل بالحفظ، واختلف الرواة في درجة حفظهم، فكان عدم الكتابة عاملا في تنشيط السبب الثاني، الذي سنأتي على ذكره بالتفصيل، لأنه قدم حفظ الصدور على حفظ السطور.

وربما يعترض معترض بأن القرآن الكريم قد وصلنا بالحفظ، وكانت الكتابة عاملا مساعدا ـ وليس أكثر من ذلك ـ في عملية تدوين القرآن سواء في الجمع الأول على عهد الصديق رضي الله عنه، أو الجمع الثاني والاستنساخ في عهد ذي النورين رضي الله عنه، فلماذا لا نلحق الحديث بالقرآن من جهة الحفظ؟ وهذا الاعتراض فاسد من وجهين، الأول: أن القرآن متواتر كله، تضافر على حفظه عدد غفير من الصحابة في حين أن بعض الأحاديث ربما لم يسمعها سوى صحابي واحد، والثاني: أن الله سبحانه وتعالى تكفل بحفظ القرآن الكريم، ولم يرد هذا على الحديث الشريف.

٢- وأما العامل الثاني في رواية الحديث بالمعنى، فهو متعلق بالطبيعة البشرية، إذ لم يؤثر عن إنسان مهما علت منزلته العلمية عدم خطأه في النقل، أو شاعر مهما كان عظيما أنه كان يحفظ أشعاره التي كتبها بنفسه ويرددها كل مرة دون أن يخطأ ولو مرة واحدة، والصحابة بشر، يطرأ عليهم ما يطرأ على كافة البشر من النسيان وغيره.

على أننا نثبت هنا حقيقة لها أهميتها: وهي أن الصحابة رضوان الله عليهم ما كانوا يقضون أعمارهم في ترداد الأحاديث ذاتها التي رووها، فربما رووا الحديث مرة واحدة، وربما لم يتذكر أحدهم حديثا سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بعد مرور سنوات طويلة على سماعه للحديث كما حدث للصحابي الجليل أبي بكرة في تذكره حديثا سمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم بعد عقدين من الزمان، لعدم وجود الداعي على تذكر ذلك الحديث قبل ذلك، وتوافر الدواعي بشدة على تذكره لاحقا. وكنتيجة طبيعية لهذا الإقرار فاحتمال أن يكون مرد الاختلاف في ألفاظ الحديث إلى من روى عن الصحابة لا إليهم أنفسهم ينفي عن الصحابة صفة النسيان المتكرر ويعني بالضرورة أنهم كانوا على درجة عالية من الإتقان والحفظ، وبهذه الصورة نكون قد أثبتنا للصحابة الكرام فضيلة الحفظ مع إقرارنا أنهم بشر،

وإقرارنا أن الأحاديث التي رويت عنهم اختلفت ألفاظها.

ويقع الاختلاف في ألفاظ الحديث الواحد بسبب علة النسيان في الأحاديث الطوال، وهذا أمر وارد، ولا يشكل عيبا ومطعنا في نزاهة الصحابة وأهليتهم للرواية، فقد يسمع الصحابة أو الرواة الآخرون حديثا طويلا، فبعضهم يحفظه كله، وبعض الآخر يحفظ بعضه، لا سيما قبل تدوين السنة، فيروي كل منهم ما حفظ، فتتعدد رواية الحديث الواحد زيادة ونقصانا. وهذا الاختلاف أمر طبيعي، عانى منه الصحابة، ومن الأدلة على ذلك ما روي على لسان بعض الصحابة ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه يقول: قلت: يا رسول الله! إني أسمع منك حديثا كثيرا أنساه. قال: "ابسط رداءك". فبسطته. قال: فغرف بيديه، ثم قال: "ضمه" فضممته، فما نسيت شيئاً بعده[1]. وعمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: قام فينا النبي صلى الله عليه وسلم مقاما، فأخبرنا عن بدء الخلق، حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه[2]. وعن حذيفة قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاما، ما ترك شيئاً يكون في مقامه ذلك إلى قيام الساعة إلا حدث به، حفظه من حفظه، ونسيه من نسيه، قد علمه أصحابي هؤلاء، وإنه ليكون منه الشيء قد نسيته، فأراه فأذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل إذا غاب عنه ثم إذا رآه عرفه[3]. ومثال ذلك من الأحاديث حديث جبريل الذي روي باختلاف كثير في ألفاظه، رصده الحافظ ابن حجر في **الفتح**[4]، نذكر بعضا منها:

١- عن عمر بن الخطاب قال: بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم إذ طلع علينا

١- أخرجه البخاري في **صحيحه**، دار السلام، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، كتاب العلم، باب حفظ العلم، ١/ ٥٦، رقم ١١٩، وكتاب علامات النبوة، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وسلم آية: ٣/ ١٣٣٣، رقم ٣٨٤٨.

٢- المرجع السابق، كتاب بدء الخلق، الباب الأول، ٣/ ١١٦٦ رقم ٣٠٢٠، قال الحافظ: وصله الطبراني. ثم ذكره بسنده في **تغليق التعليق**، تحقيق سعد بن عبد الرحمن القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ٣/ ٤٨٧، رقم ٣١٩٢.

٣- أخرجه مسلم في **صحيحه**، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية، ط ٣، ١٤١٠هـ، كتاب الفتن، باب إخبار النبي صلى الله عليه وسلم فيما يكون إلى قيام الساعة، ٤/ ٢٢١٧، رقم ٢٨٩١.

٤- انظر: ابن حجر العسقلاني: **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ومراجعة محب الدين الخطيب، دار الريان، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، ١/ ١١٥-١١٩، شرح الحديث رقم: ٥٠.

رجل ... وقال: يا محمد! أخبرني عن الإسلام. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا". قال: صدقت. قال: فعجبنا له يسأله ويصدقه. قال: فأخبرني عن الإيمان. قال: "أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره". قال: صدقت "(٥).

٢- عن عمر بن الخطاب ... قال: "الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأن تقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتحج وتعتمر، وتغتسل من الجنابة، وأن تتم الوضوء، وتصوم رمضان". قال: فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم؟ قال: نعم. قال: صدقت. قال: يا محمد! ما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، وتؤمن بالجنة والنار والميزان، وتؤمن بالبعث بعد الموت، وتؤمن بالقدر خيره وشره..."(٦).

٣- وفي رواية أخرى: "... فقال: ما الإسلام؟ قال: "شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت". قال: "فما الإيمان؟ قال: "أن تؤمن بالله وملائكته والجنة والنار والبعث بعد الموت والقدر كله"(٧).

٤- وفي رواية: "... قال: فما الإسلام؟ قال: "إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام شهر رمضان، وغسل من الجنابة ..."(٨).

٥- وفي رواية: "... قال: الإيمان أن تؤمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيّين، وتؤمن بالموت، وبالحياة بعد الموت، وتؤمن بالجنة والنار والحساب والميزان، وتؤمن بالقدر كله خيره وشره ..."(٩).

٥- أخرجه مسلم في **صحيحه**، كتاب الإيمان، الباب الأول، ١/ ٣٧ رقم ٨، ٩، ١٠.

٦- أخرجه محمد بن أحمد ابن حبان البستي في **صحيحه**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ١/ ٣٩٧، رقم ١٧٣.

٧- أخرجه أحمد بن حنبل الشيباني في **مسنده**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ١/ ٢٧، رقم ١٨٤.

٨- المرجع السابق، ١/ ٥٢، رقم ٣٧٤.

٩- المرجع السابق، ١/ ٣١٩، و ٤/ ١٢٩.

فهذا التعدد في روايات هذا الحديث ليس ناشئاً عن تعدد القصة، فالقصة لم تتكرر، وفي هذه الروايات زيادة لا في اللفظ فقط، بل في المعنى أيضاً، فالتفسير الأولى بالصواب في ذلك أن بعضهم حفظ ما لم يحفظ غيره، فروى كل منهم ما حفظ، لا سيما وأن الحديث طويل. وهذه الزيادة مقبولة إن كانت من ثقة ولم يخالف جماعة من الثقات أو من هو أوثق منه.

ومن هذا الباب كذلك، ما يحدث من النسيان مسبباً قلباً في الحديث، والتفت المحدثون إلى هذا النوع، خاصة إذا كان كلامهم تعضده الأدلة من النص والعقل، ومثال ذلك ما أخرجه البخاري حديث مخاصمة الجنة والنار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، جاء فيه: "... فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً، وإنه ينشئ للنار من يشاء ..."(١٠). قال الصنعاني: "والإنشاء إنما هو للجنة لا للنار، انقلب هذا على بعض الرواة، وإنما هو: "وأما الجنة فينشئ الله لها من يشاء، وأما النار فلا يظلم ربك أحداً"، وبهذا اللفظ أخرجه الشيخان جميعا(١١) من حديث أبي هريرة من طرق كثيرة، كما خرجاه من حديث أنس من غير اختلاف(١٢)، وكذلك قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾(١٣)، ومن ينشئه للنار يعذبه من غير بعثة رسول إليه ولا تكليف، ولا يجوز عليه لقوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾"(١٤).

صياغة الرواة متن الحديث على مثال فتاوى الفقهاء:

أكثر من عني بإبراز هذا الجانب هو ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) في كتابه **شرح علل الترمذي**، فجعل له قاعدة ضمن القواعد النقدية التي ذيَّل بها كتابه المذكور، فقال: "قاعدة: الفقهاء

١٠- أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب التفسير، تفسير سورة ق: ٦/ ٢٧١١، رقم ٧٠١١.

١١- المرجع السابق، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ﴾ المنافق ومن حلف بعزة الله وصفاته، ٦/ ٢٦٨٩، رقم ٦٩٤٩، ومسلم في **صحيحه**، كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء: ٤/ ٢١٨٧، رقم ٢٨٤٦.

١٢- أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الفتح، ٤/ ١٨٣٦، رقم ٤٥٦٩؛ ومسلم في **صحيحه**، الكتاب والباب السابقان: ٤/ ٢١٨٨، رقم ٢٨٤٨.

١٣- سورة الإسراء، الآية: ١٥.

١٤- محمد بن إسماعيل ابن الأمير الصنعاني، **توضيح الأفكار**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د. ط. ت، ٢/ ١٠٦ –١٠٧. والآية من سورة الكهف: ٤٩.

المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به، لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيراً، ويروون المتون بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، ربما يأتون بألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم"(١٥). وذكر ابن رجب عدة أمثلة على ما ذهب إليه، منها: روى شريك بن عبد الله النخعي، عن أبي إسحاق، عن عطاء، عن رافع بن خديج قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء، وله نفقته"(١٦). قال ابن رجب بعد أن أورد هذا الحديث: "وهذا يشبه كلام الفقهاء"(١٧).

وأصل هذا الحديث كما رواه محمد بن بشار: ثنا يحيى، ثنا أبو جعفر الخطمي، قال: بعثني عمي أنا وغلاما له إلى سعيد بن المسيب، قال: فقلنا له: شيء بلغنا عنك في المزارعة. قال: كان ابن عمر لا يرى بها بأسا حتى بلغه عن رافع بن خديج حديث، فأتاه فأخبره رافع، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بني حارثة، فرأى زرعا في أرض ظهير، فقال: "ما أحسن زرع ظهير". قالوا: ليس لظهير. قال: "أليس أرض ظهير"؟ قالوا: بلى ولكنه زرع فلان. قال: "فخذوا زرعكم، وردوا عليه النفقة"(١٨).

فالفرق كبير بين لفظي الحديث، وتظهر الصياغة الفقهية واضحة من قِبَل شريك له. وروى شريك القاضي أيضاً عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن جبر، عن أنس قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بإناء يسع رطلين، ويغتسل بالصاع"(١٩). قال ابن رجب معلقا على رواية شريك هذه: "وهذا ما رواه بالمعنى الذي فهمه؛ فإن لفظ الحديث: "أنه كان يتوضأ بالمد، والمد عند أهل الكوفة

١٥- عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، تحقيق نور الدين عتر، ط١، ١٩٧٨م، ٢/ ٨٣٣.

١٦- أخرجه بهذا اللفظ أبو داود في **سننه**، تحقيق عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م، كتاب البيوع، باب في زرع الأرض بغير إذن صاحبها، ٣/ ٢٦١، رقم ٣٤٠٣، والترمذي في **جامعه**، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٧٨م. كتاب الأحكام، باب ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنهم، ٣/ ٦٤٨، رقم ١٣٦٦ وقال: "حديث حسن"، وابن ماجه في **سننه**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، د. ط، ت، كتاب الرهون، باب من زرع في أرض قوم بغير إذنهم، ٢/ ٨٢٤، رقم ٢٤٦٦.

١٧- ابن رجب، **شرح العلل**، ٢/ ٨٣٤.

١٨- أخرجه أبو داود في **سننه**: كتاب البيوع، باب في التشديد في ذلك (أي المزارعة)، ٣/ ٢٦٠، رقم ٣٣٩٩.

١٩- المرجع السابق، كتاب الطهارة، باب ما يجزئ من الماء في الوضوء، ١/ ٢٣، رقم٩٥.

رطلان"[٢٠]. وأكثر الرواة يخالفون شريكا في ذلك كما تقدم في بحثنا هذا[٢١]. وذكر ابن رجب عدداً من الرواة الفقهاء يروون المتون بألفاظ مستغربة منهم: سليمان بن موسى، وحماد بن أبي سليمان وأتباعه، والحكم بن عتيبة، وعبد الله بن نافع الصائغ صاحب مالك[٢٢].

وثمة أحاديث وثيقة الصلة برواية الحديث بالمعنى وإن لم تكن منه، وهي الروايات التي وردت في وصف حالات النبي صلى الله عليه وسلم أو شيء من صفاته الخُلقية أو الخَلقية، فكل صحابي يصف الواقعة بألفاظه هو، ولا ضير في ذلك، نذكر من هذا القبيل حديث وصف خاتم النبوة:

١- عن جابر بن سمرة قال: "رأيت خاتما في ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنه بيضة حمام"[٢٣].

٢- عن السائب بن يزيد يقول: "ذهبت بي خالتي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله! إن ابن أختي وجع، فمسح رأسي ودعا لي بالبركة، ثم توضأ فشربت من وضوئه، ثم قمت خلف ظهره، فنظرت إلى خاتمه بين كتفيه مثل زر الحجلة"[٢٤].

٣- عن عبد الله بن سرجس قال: "رأيت النبي صلى الله عليه وسلم، وأكلت معه خبزا ولحما، أو قال ثريدا، قال: فقلت له: استغفر لك النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم ولك، ... قال: ثم درت خلفه فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه عند ناغض كتفه اليسرى جمعا عليه خيلان، كأمثال الثآليل"[٢٥].

٢٠- المرجع السابق، الباب السابق من حديث عائشة وجابر برقم ٩٢، ٩٣.

٢١- وينظر أيضاً: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي: **السنن الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م، ٤/ ١٧١-١٧٢؛ وابن رجب، **شرح العلل**، ٢/ ٨٣٦.

٢٢- ابن رجب، **شرح العلل**، ٢/ ٨٣٤.

٢٣- أخرجه مسلم في **صحيحه**: كتاب الفضائل، باب إثبات خاتم النبوة، وصفته ومحله من جسد النبي صلى الله عليه وسلم، رقم٤٣٢٧.

٢٤- أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الدعوات، رقم الحديث ٥٦٧٥، ومسلم في **صحيحه**، كتاب الفضائل، رقم الحديث ٤٣٢٨. زر الحجلة: بيت كالقبة لها أزرار كبار. أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، **شرح صحيح مسلم**، دار الريان للتراث، القاهرة، د. ط، ت، ١٥/ ٩٨.

٢٥- أخرجه مسلم في **صحيحه**، كتاب الفضائل، رقم الحديث ٤٣٢٩. الثريد: طعام من اللحم والخبز المفتت. ناغض: أعلى. جمعا: مثل قبضة الكف. خيلان: جمع وهي الشامة في الجسد. الثآليل: حبيبات تعلو الجسد.

المبحث الثاني: حكم رواية الحديث بالمعنى وضوابطها:

إن الحكم في قضية رواية الحديث بالمعنى من حيث الجواز ومنعه يعني البحث بصورة غير مباشرة في وجود أو عدم وجود أحاديث رويت بالمعنى في الصحاح وغيرها، وإلا فإن الحكم بالجواز أو عدمه لا أثر له طالما أن الأحاديث أثبتت في المصنفات ونُقلت إلينا على حالتها تلك، سواء كانت مروية باللفظ أو بالمعنى، هذا من جهة جواز الرواية قديما، وأمَّا من جهة جواز الرواية بالمعنى أو عدمه بعد عصر التدوين فلا أثر له كذلك، لأن العودة متيسرة إلى الأحاديث ولا ضير في رواية الحديث بالمعنى ـ لا كتابته ـ وإن كان الحفاظ على لفظه أفضل وأتم، وقد نوقشت قضية جواز الرواية وعدمها بعد عصر التدوين بفترة طويلة، فكان النقاش في حد ذاته نظريا يهدف إلى توكيد حقيقة أثبتناها في مقدمة هذا المقال، وهي أن الرواية باللفظ هي الأصل وأن أكثر الأحاديث نُقلت بألفاظها.

والاختلاف في ألفاظ الحديث في موضوع واحد أمر طبيعي، يرجع سببه إلى تعدد مجالسه في أزمنة مختلفة وأماكن متعددة، وإلى تعدد السامعين والمستفتين، والمتخاصمين والوافدين والمبعوثين، فكانت ألفاظه صلى الله عليه وسلم تختلف إيجازا وإطنابا، وتقديما وتأخيرا، وزيادة ونقصانا، بحسب ما يقتضيه الحال، وليس في أحاديثه صلى الله عليه وسلم على تنوعها تناقض وتباين، فأسباب التعدد بعضها راجع إلى ذات النبي صلى الله عليه وسلم، وبعضها يرجع إلى الرواة. وقد شعر بعض الصحابة بالحرج من رواية أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم بمعانيها دون ألفاظها، وعبروا عن شعورهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم مستأذنين في نقل معاني أحاديثه دون المحافظة على الألفاظ، فأذن لهم الرسول صلى الله عليه وسلم في رواية السنة بالمعنى بشرط تمام الفهم المستوعب والشامل، ومعرفة الأحكام المترتبة عن الحديث والأحكام التي يمكن أن تنشأ عن تغيير المعاني. فعن سليمان بن أكيمة الليثي قال: قلت: يا رسول الله! إنا نسمع منك الحديث، فلا نقدر أن نؤديه كما سمعنا؟ قال: "إذا لم تحلوا حراما، ولم تحرموا حلالا، وأصبتم المعنى فلا بأس"(٢٦).

٢٦- أخرجه الطبراني في **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م، ٧/ ١٠٠، رقم ٦٤٩١. انظر: علي بن أبي بكر الهيثمي، **مجمع الزوائد**، دار الريان للتراث، القاهرة، ١/ ١٥٤. ومحمد بن علي بن الحسن أبو عبد الله الحاكم الترمذي، **نوادر الأصول في أحاديث الأصول**، تحقيق: عبدالرحمن غميرة، وابن حجر: **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م، رقم الترجمة ٣٤٣٦، ورقم ٨٥٣٢.

وممن كانوا يشددون في الرواية باللفظ الإمام مالك، فقد منع الرواية بالمعنى في الأحاديث المرفوعة، وأجازها فيما سواه[٢٧]. ومن السلف من كان يرى جواز الرواية بالمعنى، قال ابن سيرين: "كان إبراهيم النخعي والحسن والشعبي، يأتون بالحديث على المعاني"[٢٨].

وهناك من العلماء من فرّق بين نقل الصحابي للحديث بالمعنى، وبين غير الصحابي من التابعين ومن بعدهم، قال ابن العربي[٢٩]: "إن غير الصحابة ممنوعون من رواية الحديث بالمعنى، وإنما جاز للصحابة ذلك لأنهم اجتمع فيهم أمران عظيمان: أحدهما: الفصاحة والبلاغة، إذ جبلتهم عربية، ولغتهم سليقة. الثاني: أنهم شاهدوا قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله، فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة، واستيفاء المقصد كله، وليس من أخبر كمن عاين"[٣٠].

وقد أسرف بعضهم في تعميم حكم نقل بالمعنى كالصنعاني القائل: "لم ينقل الصحابة اللفظ النبوي إلا في شيء قليل، وأكثر ما يروونه بالمعنى كما هو معروف، ورواية المعنى عمدتها فهمه"[٣١]. وهذا تعميم لم يقل به كبار نقّاد الحديث وأعلامه من أصحاب المصنفات الحديثية كالبخاري ومسلم والترمذي ومالك وأحمد، فهم العمدة في مثل هذه الأحكام، إذ هم رواة نقلة، وهم أصحاب مصنفات، وهم فوق هذا وذاك صيارفة الحديث وأعلام العلل والرجال.

ويقول العلامة ابن الأثير[٣٢]: "لا خلاف بين أهل العلم في أن المحافظة على لفظ الحديث ونصه كما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر جليل، يحرص عليه أشد الحرص، وأنه الأولى بكل ناقل، والأجدر بكل راو". واختلفوا في جواز الرواية بالمعنى بالنسبة للعالم العارف، فمنعها قوم على

٢٧- أخرجه أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وزميله، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص ١٨٨-١٨٩.

٢٨- عبد العزيز الصغير دخان، **السيعي الحثيث إلى شرح إختصار علوم الحديث**، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط ٢، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، ص ١٨٨-١٨٩.

٢٩- محمد بن أحمد عثمان الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، حيدرآباد، ١٣٧٧هـ ٤/ ١٢٩٤، رقم ١٠٨١.

٣٠- ابن العربي، **أحكام القرآن**، طبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٧٣م، ١/ ١٠.

٣١- الصنعاني، **سبل السلام**، تحقيق: عبد العزيز الغوني، دار إحياء التراث العربي، ط ٤، ١٣٧٩هـ، ٣/ ١٤٨.

٣٢- شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م، ٢١/ ٤٨٩.

الإطلاق، وأجازها قوم ولكنهم قيدوها بشروط عديدة، وهي[٣٣]:

١- أن يكون الراوي عارفا بدقائق الألفاظ، بصيراً بمقدار التفاوت بينها، خبيراً بما يحيل معناها، ضابطا لمعنى الحديث، عالما لمعنى المحتمل وغير المحتمل، والعام والخاص.

٢- أن تكون الرواية في خبر ظاهر. أما الخبر المحتمل فلا يجيزون روايته بالمعنى، لأنه ربما نقله الراوي بلفظ لا يؤدي مراد الرسول صلى الله عليه وسلم.

٣- ألا تكون رواية الحديث بالمعنى قاصرةً عن الأصل في إفادة المعنى، وألا يكون فيها زيادة ولا نقصان، وأن تكون مساوية للأصل في الجلاء والخفاء، لأن الخطاب النبوي يقع تارة بالمحكم، وتارة بالمتشابه.

ويسبق هذه الضوابط جميعها عدم التعمد في تغيير ألفاظ الحديث، ونقله بلفظه إلا أن يقع النسيان كعارض بشري لا مندوحة عنه، فحينها لا بد من مراعاة الضوابط أعلاه.

ويضاف إلى هذه الضوابط ضابط آخر، وهو أن لا يقع النقل بالمعنى في أحاديث الأدعية والأذكار وشعائر العبادات من صلاة وصوم وحج وغيرها، فإن الأمر فيها الرواية باللفظ حصراً لتحصيل الثواب، ولموافقة اللفظ النبوي الجامع.

ومن المفيد ملاحظة أن العلماء استثنوا من الأحاديث التي جوزوا روايتها بالمعنى جوامع الكلم الرائعة التي نُقلت عن حضرة النبي صلى الله عليه وسلم.

المبحث الثالث: رواية الحديث بالمعنى من منظور أتباع المناهج الوضعية:

إن رواية الحديث بالمعنى، عند أتباع المناهج الوضعية من المستشرقين الغربيين ومن تابعهم من الحداثيين الشرقيين، تتخذ منحى مختلفا تماما عن المنحى الذي اتبعه أهل الحديث في تفسير أسبابه وعلله والدواعي إليه وحكمه، فالسبب الوحيد عندهم لتفسير اختلاف متن الحديث الواحد هو تصرف الصحابة أو التابعين أو من تابعهم في الحديث، تغييرا وتبديلا، تقديما وتأخيرا، قلبا وإدراجا، اختصارا وإيجازا، من أجل غايات معينة مقصودة لذاتها، من قبيل الانتصار لمذهب عقدي أو فقهي معين، أو تبرير بعض الأحداث السياسية، والتسويق الشرعي للحكّام الظلمة الذين يحكمون باسم الدين، وإسباغ المشروعية على حكمهم وسياساتهم.

٣٣- انظر : محمد بن محمد أبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ١٤٥.

ويعد إجناس جولد زيهر من أوائل المهتمين بقضايا الحديث وعلومه في كتابه **دراسات محمدية**، وأشار بصورة واضحة إلى أن الصحابة تلاعبوا بالحديث فأدرجوا فيه ما يبيح لهم وضع الأحاديث على فم رسول الإسلام، لذا وجدت الأحاديث مختلفة في متونها على الرغم من أن موضوعها واحد، وما ذلك إلا دليل على نقلهم بتصرف ما سمعوه من الرسول(٣٤). وقد عُنيت المدرسة الاستشراقية من بعده بقضية اختلاف المتون جاعلة منها المؤشر العلمي على الوضع (الإيجابي) للحديث ليتوافق مع متطلبات العصر، ولتبرير الأحداث السياسية، ولترسيخ المذاهب الفقهية والعقدية. ولكن يعد محمود أبو رية صاحب عصا السبق والريادة في الطعن في الأحاديث الصحاح انطلاقاً من قضية رواية الحديث بالمعنى، وقد انتبه ـ لما انتبه إليه جولدزيهر من قبل، وربما نقل عنه حرفيا ـ إلى وجود اختلاف في روايات حديث "من كذب عليَّ..." ليجعل من ذلك حدث الأحداث وقصة الأقاصيص، فبنى على ذلك ركاما من الأوهام دفعه إلى تعميم حكم الرواية بالمعنى على كل الأحاديث، والتصرف فيها عمداً لخدمة بعض التوجهات والأطراف.

وكان من حججه في أن الأحاديث نُقلت بالمعنى لا باللفظ: عدم احتجاج النحاة الكبار في مؤلفاتهم بالحديث النبوي لاستقراء قواعد اللغة، وما ذلك إلا لإيمانهم بأن الحديث نُقل بالمعنى لا أنه لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، فقال في ذلك: "وأما أئمة النحو فإنهم لم يجعلوا الحديث من النصوص التي يستشهدون بها على قواعدهم في اللغة والنحو لأنهم استيقنوا أن النص الصحيح للحديث قد ضاعت معالمه، وأن ما يروى عن النبي لم يأت على حقيقة لفظه، ولا يعلم أحد حق اليقين ما هي الصورة الصحيحة التي نطق النبي بها، وبذلك لا يصح الاستشهاد بالحديث"(٣٥).

وحجته هذه افتراء محض، إذ لا يوجد نص واحد ولو من باب الإشارة لنحوي من النحاة يدل على رفضه الاحتجاج بالحديث لأنه منقول بالمعنى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن النحاة استشهدوا بالأحاديث بصورة واضحة لا تخفى على الدارسين، وطغيان الاستشهاد بالشعر على كتب النحو لا يعني عدم اكتراثهم بالقرآن والنحو، فالشعر كما قال الخليفة عمر رضي الله عنه ديوان العرب، وقد اعتمده الصحابة لتفسير مشكل القرآن، وقصة نافع بن الأزرق مع ابن عباس خير دليل على عناية الصحابة قبل

٣٤- Ignaz Goldziher: ***Muslim Studies***, translated by C. R. Barber & S. M. Stern (London: George Allen & Unwin LTD, 1971) vol 2. p. 134

٣٥- محمود أبو رية، **أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث**، نشر البطحاء، القاهرة، ط٥، د. ت، ص ٢٥.

النحاة والبلاغيين بالشعر ومعانيه، والنحاة تبع لهم. ونذكر هنا استدلالاً شهيرا للنحاة بالحديث في قضية ورود فاعلين لفعل واحد، وهي القضية المعروفة بلغة أكلوني البراغيث، فقد نقل النحاة قوله صلى الله عليه وسلم: "يتعاقبون عليكم ملائكة بالليل والنهار"، للاستدلال على وقوع ذلك في لسان العرب إذ كان للفعل تعاقب فاعلان هما: الواو في يتعاقبون وملائكة، وهي مثبتة في كتب النحو المعتبرة والمتداولة، ومع ذلك غاب أمرها عن أبي رية لتسرعه وقلة حيلته، بل إن النحاة تخطوا دائرة الاستشهاد بالحديث الصحيح إلى الاستشهاد بالأحاديث الضعيفة، بل وانتقلوا إلى دائرة الاستشهاد بأقوال الصحابة والتابعين، منها استشهادهم بقول الخليفة عثمان رضي الله عنه: "أراهمني الباطل شيطانا"، في باب الضمائر. فهل تبقى لحجته هذه قيمة بعد هذا؟!

واحتج كذلك ببعض الأقوال التي أثبتها طرفا منها في المبحث الثاني حول إجازة بعض العلماء الرواية بالمعنى، وما نُقل عن الحسن البصري وغيره من التوسع في نقل الحديث بالمعنى، وحجته هذه وإن اعتمدت على نقول صحيحة، وأن بعض العلماء أجازوا ذلك فعلا إلا أنها تعميم بلا مستند، إذ سحب حكمه على بعض الأحاديث التي رويت بالمعنى على الأحاديث، وجعل الرواية بالمعنى الأصل، والرواية باللفظ فرعا، وهذا منه تحكم بلا دليل. وقد فرح أبو رية بما قاله البطليوسي حول اختلاف الأمة، وأن أحد أسباب الاختلاف هو راوية الحديث بالمعنى[٣٦]، وما كان عليه أن يفرح، لأن البطليوسي إنما أشار إلى ضرر الروايات التي نُقلت بالمعنى مورثة اختلافا بيّناً في الألفاظ والأحكام المترتبة عنها، ولم يتعرض إلى ما رُوي بالمعنى ورُوعي فيه الضوابط التي ذكرناها في المبحث السابق، فمثل تلك الروايات لم تورث خلافا ولا تمزقا في صفوف الأمة.

وكان من حججه كذلك أن الحديث لم يدون في عصر الصحابة، وإنما دُوِّن في عصر خلافة الأمويين لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة الحديث[٣٧]، وقد اتبع في هذه القضية المستشرقين وغيرهم، مع أن الشواهد تدل بما لا يدع مجالا للشك على أن التدوين عُرف في مرحلة مبكرة، وكان لبعض الصحابة مصاحفهم الخاصة بهم. وقد أثبتنا أن عدم تدوين كل الصحابة للحديث كان عاملا في نقل بعض الأحاديث بالمعنى، أما أبو رية فقد لجأ إلى التعميم الفاسد، كما هو شأنه دائما، فجعل ما دل على رواية

٣٦- المرجع السابق، ص ٩٧.

٣٧- المرجع السابق، ص ٧٦.

بعض الحديث بالمعنى دليلا على رواية الكل.

ومن حججه الخطابية الفارغة قوله بأن خطبة الوداع على أهميتها، وحضور مائة وخمسين ألفا من الصحابة لها، وردت بألفاظ متباينة، فلم يحرص الصحابة على حفظها، وتأديتها كما سمعوها، بل تركوها بلا قيد كتابي أو ذهني يعبث بها الرواة![٣٨]. وهذا الاحتجاج مردود، لأن خطبة الوداع من الأحاديث الطوال التي نقل الرواة في أحاديث متعددة أجزاء منها، فنقل جزء دون آخر في حديث، ثم إثبات جزء دون آخر في حديث ثانٍ لا يعني التلاعب بالحديث، وعبث الرواة به زيادة ونقصانا، بل يدل على اقتصار الراوي على جزء من الحديث لأهميته في الواقعة التي رواها هو، والعجب من أبي رية أن يتجرأ على وصف ذلك بعبث الرواة.

وقد اتخذ أبو رية من بعض الأحاديث نماذج لتوضيح نظريته حول عدم وجود أحاديث صحاح في الحقيقة، فهي في نظره صحاح من وجهة نظر أهل الحديث لا صحاح في ذاتها، فقال: "لا يكاد يوجد في كتب الحديث (كلها) مما سموه صحيحا أو ما جعلوه حسنا، حديث قد جاء على حقيقة لفظه، ومحكم تركيبه، كما نطق به الرسول ... وقد يوجد بعض الألفاظ مفردة بقيت على حقيقتها في بعض الأحاديث القصيرة، وذلك في القلة والندرة، وتبين لي أن ما يسمونه في اصطلاحهم "حديثا صحيحا" إنما كانت صحته في نظر رواته، لا أنه صحيح في ذاته"[٣٩]، وخرج من ذلك بتعميم متسرع محفوف بالضوضاء والصخب العلمي وانتهى إلى أن الأحاديث كلها منقولة بالمعنى دون اللفظ مع مطلق الصلاحية في التصرف بألفاظ الحديث زيادة ونقصانا وإدراجا، وزيَّن له الشيطان له عمله، فظن أن الطعن في الأحاديث بهذه الصورة (العلمية) خدمة جليلة للسنة النبوية، فدعا الله في مقدمة كتابه أن يجعل عمله (الهدام) خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به المسلمين، وأعماه هواه عن إدراك حقيقة عمله التخريبي واللاعلمي.

وإنا لنعجب من أبي رية وتعمياته السطحية، إذ غرَّه ما وجد من اختلاف في متن حديث "من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار"، إذ ورد في بعضها كلمة "متعمّداً"، فجعل تلك الكلمة من إدراج الصحابة أو التابعين لتسويغ عملية النسيان التي يقعون فيها حين ينقلون الحديث بغير لفظه، فهم بشر

٣٨- المرجع السابق، ص ١٠٧.

٣٩- المرجع السابق، ص ٢١، وانظر: محمد بن محمد أبو شهبة، **دفاع عن السنة وردّ شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين**، مكتبة السنة، الدار السلفية، القاهرة، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص٤٦.

وذاكرتهم لا تختلف مطلقا عن ذاكرة بقية الناس، ولا ينقش الحديث نقشا في صدورهم بل يعتريهم النسيان، فأدرجوا هذه الكلمة (متعمداً) التي بموجبها يصبح نقلهم الحديث بالمعنى خارجا عن دائرة الكذب العمد، فيكونون بهذا الإدراج (الذكي والإيماني) قد أخرجوا أنفسهم من زمرة من توعدهم الحديث بالنار. ووفق نظريته فإن الصحابة: "استباحوا لأنفسهم أن يرووا بالمعنى، ثم سار على سبيلهم كل من جاء من الرواة بعدهم، فيتلقى المتأخر عن المتقدم ما يرويه عن الرسول بالمعنى، ثم يؤديه إلى غيره بما استطاع أن يمسكه ذهنه منه". وأنهم: "أباحوا لأنفسهم أخذ الحديث إذا أصابه اللحن، أو اعتراه الخطأ، أو اختل نظمه بالتقديم والتأخير، أن يأخذوا ببعض الحديث ويدعون بعضا"(٤٠).

وادعى أبو رية كذلك أن بعض الزهاد والأتقياء أدرجوا في هذا الحديث كلمة "متعمدا" ليبيحوا لأنفسهم وضع الحديث على رسول الله حسبةً، أي وضع أحاديث الترغيب والترهيب ليقبل الناس على الطاعات ويتركوا المنكرات، لأنهم بهذا النمط من الوضع لا يكذبون على رسول الله بل يكذبون له! ويدعون إلى الاهتداء بسنته، فهم بهذه الصورة كذلك قد سلموا من الوعيد الوارد في الحديث.

وبهذا الادعاء الأخير أوقع أبو رية نفسه في تناقض ظاهر، إذ وضع علتين لمعلول واحد اجتمعتا في مكان وزمان واحد وهذا محال، فإما أن يقول بأن كلمة "متعمدا" الواردة في الحديث وُضعت للتخلص من تبعة الرواية بالمعنى التي تشبه الكذب على رسول الله والتخلص من الوعيد المذكور في الحديث، أو أن يحيل وضعها إلى عامل الزهد والتقوى التي دفعت البعض إلى وضع الحديث حسبة فأضافوا الكلمة ليتخلصوا كذلك من أن يشملهم الوعيد الوارد فيه، إذ لا يمكن اجتماع هذين العاملين في الحديث نفسه. والادعاء الأول، وهو أن الصحابة زادوا الكلمة للتمييز بين النسيان والكذب، افتراض ظالم وخاطر عبثي، إذ أن الصحابة الذين خافوا من رواية الحديث بالمعنى وأوجسوا أن يقعوا في المحظور اكتفوا بعدم الإكثار من الرواية كما هو شأن الكثيرين من كبار الصحابة الأجلاء، وتقواهم ظهرت بهذه الصورة المنطقية، أما أن يضيفوا كلمة إلى الحديث المتواتر ليبرروا النسيان فليس ذلك من التقوى في شيء، وقد كان على أبي رية، وهو المدافع عن تواتر القرآن الكريم ونقله الأمين عن طريق الصحابة أنفسهم، أن ينتبه إلى إثبات ذلك عليهم يعني الطعن في نقل القرآن الكريم ذاته، إذ طعن في عدالة الصحابة والتابعين بافتراضه العبثي.

٤٠- محمد عبد الرزاق حمزة، **ظلمات أبي رية**، حديث أكادمي نشاط آباد، فيصل آباد، باكستان، ١٤٠ هـ/ ١٩٨٢م، ص١٣.

وأما ادعاؤه أن الزهاد أدرجوا تلك الزيادة ليبيحوا لأنفسهم وضع الحديث حسبة، فذلك منه تلاعب وتلفيق، إذ ذكر أهل الحديث قديما أن بعض الزهاد المغفلين وضعوا الحديث حسبة، ولكن لم يقولوا مطلقا أنهم زادوا كلمة "متعمدا" في الحديث المتواتر الذي ورد في كتب الصحاح لتبرير عملهم، فنقل أبو رية ما أثبته العلماء قديما حول بعض صور الوضع وأسقطه على الحديث المتواتر لقصد الطعن في الأحاديث الصحاح وتعميم افتراضه حول الرواية بالمعنى.

ومن عجائب أبي رية أنه ذكر ـ نقلا عن رشيد رضا ـ أن الإمام أحمد كان لا يعمل بالحديث الضعيف في الفضائل والمستحبات، فحمد ذلك له وترحم عليه[٤١]، والإمام أحمد أهل للحمد والثناء، لكنه جعل إعراض الإمام أحمد عن ذلك من باب أن الوضع تسرب إليها لأن الرواة تساهلوا في نقل أحاديث الفضائل بالمعنى دون اللفظ بخلاف تشددهم في نقل أحاديث الأحكام باللفظ، وهذا تدليس آخر منه، ووضع للكلام في غير موضعه، فالإمام أحمد وغيره رفضوا العمل بها لأنها ضعيفة من حديث الحكم عليها سنداً، لا أنها ضعيفة كونها نقلت بالمعنى، فمثل هذا التضعيف لم يرد لا عن الإمام أحمد ولا عن غيره، وإنما ورد من قبل أبي رية وحده!

خاتمة البحث:

تبين من المباحث السابقة أن رواية الأحاديث باللفظ هي الأصل في نقل سنة النبي صلى الله عليه وسلم القولية، وأن الرواية بالمعنى فرع، وعرض المقال الدواعي التي دعت إلى نقل الأحاديث بالمعنى ملخّصاً إيايها في ثلاث، وربما تكون هناك أسباب أخرى متداخلة مع ما سبق أو زائدة عليها، وهي: عدم تدوين كل الصحابة للحديث واعتمادهم على الحفظ، وخاصة المكثرون منهم وعلى رأسهم شيخ المكثرين أبو هريرة رضي الله عنه. نقل أجزاء من الأحاديث الطوال من قِبَل بعض الصحابة ونقل آخرين أجزاء أخرى من الحديث نفسه، وطروء النسيان والقلب في بعضها وهو عارض بشري لا يمكن تجاوزه. واعتماد طريقة التلفيق بين الأحاديث من قبل الفقهاء على وجه الخصوص.

وأظهر البحث أن مناقشة جواز رواية الحديث بالمعنى ليست إلا تنظيرا هدفه الدفاع أصلا عن أن الأصل هو نقل رواية الحديث باللفظ، وأنه لا أثر للحكم بالجواز وعدمه عمليا، خاصة في عصر ما بعد تدوين الحديث، وأثبت أن إجازة بعض التابعين نقل الحديث بالمعنى لا يعني أن همهم كان المحافظة على

٤١- محمود أبو رية، **أضواء على السنة المحمدية**، ص ١١١-١١٢.

دلالة الحديث دون لفظه وأن ذلك تعميم فاسد وقع فيه المستشرقون ومن تبع مناهجهم، وحاولنا استقصاء الضوابط التي اشترطها العلماء في رواية الحديث بالمعنى، مثبتين أن الرواية بالمعنى لم تكن موكولة إلى الهوى دون ضوابط وقيود. ومن هذه القيود: أن يكون الراوي عارفا بدقائق الألفاظ. وأن تكون الرواية في خبر ظاهر. وألا تكون رواية الحديث بالمعنى قاصرة عن الأصل في إفادة المعنى، وألا يكون فيها زيادة ولا نقصان.

وناقش المقال الشبهات التي أثارها أبو رية رائد التشكيك في الأحاديث بالاعتماد على قضية الرواية بالمعنى، ولخّص حججه في دواعي الرواية بالمعنى في: نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة الحديث؛ إجازة العلماء الرواية بالمعنى خضوعا للواقع! عدم استشهاد النحاة بالأحاديث لاعتقادهم أنها رويت بالمعنى دون اللفظ. وأظهر تعميماته الفاسدة في هذا الباب وضعف حججه، بعد عرض نظريته ونتائج نظريته من خلال دراسة حديث "من كذب عليّ".

****

قواعد نقدية في الأحاديث المشكلة

أحمد المجتبى بانقا

توطئة:

تعد ظاهرة الأحاديث المشكلة واحدة من أكثر مسائل الحديث وقضاياه عُصِيّاً لما شابها من الغموض والخفاء الذي استعصى على الكثير من ذوي الفهم والسؤدد في بيان مدلوله أو كشف مراده. ثم التداخل الاصطلاحي بين المشكل والمتشابه،.. إلخ. مما ساعد بدوره في تزاحم وخلط قضايا المشكل. والتي يمكن ملاحظتها بوضوح في العديد من المؤلفات التي عُنيت بالإشكالات الحديثية[1]. وبالتالي أوجدت تلك الإشكالات الحديثية رحابا واسعة ولج من خلالها أصحاب بدع وأهواء طاعنين بذلك في ثاني المصادر الإسلامية وأولها في إفهام كتاب الله العزيز[2]. وبما أن الجهد الذي بذله علماء الحديث يعدّ جهداً متعدد الجوانب ساهم بدوره في البناء المنهجي لهذه المدرسة الحديثية الفريدة، إلا أن قضايا الإشكال

١- أبرز من انتهج ذلك ابن فورك في كتابه **مشكل الحديث**، فقد جمع فيه كثيراً من أحاديث الصفات التي ربما تشكل على الإدراكات البشرية لتعلقها بعالم الغيب وليست من الإشكالات التي تدرك بالتأمل، فكانت سببا في إنكار تكلفه فيها فضلا عن إيراده أحاديث ضعيفة وموضوعة ولا أصل لها...وكان يكفيه طرحها ويغنيه عن الكلام التنبيه على ضعفها ... واجتثاثها من أصلها. القاضي عياض أبو الفضل اليحصبي، **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج ٢، ص ٢٥١.

٢- شهد التاريخ الإسلامي القديم منه والحديث فِرقا فكرية ساهمت في استشكال اللفظ الحديثي بناء على معتقداتهم واتجاهاتهم، وكان من أبرزهم قديما الشيعة والمعتزلة والخوارج، ومن ثم القرآنيون والعصرانيون..إلخ. ولكل من الفرق السالفة أتباع ومتعاطفون صبوا جام جهدهم فى التشكيك في الحديث واستشكال ألفاظه. انظر: خادم حسين إلهي بخش، **القرآنيون وشبهاتهم حول السنة**، مكتبة الصديق للنشر والتوزيع، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨٩م، ص ٧١-٢٠٤.

والتشابه بطبيعة الغموض في فهمها، ومن ثم التفاوت الإدراكي ساعد بدوره في افتراق الطرق في تحليلها وشرحها وبيانها للناس مما أوجد مدارس فكرية متعددة متباينة في آن واحد.

وهذه الورقة ارتأيت أن تُعْنَى بدراسة القواعد النقدية المنتهجة في دراسات المشكل الحديثي، ومن ثم تحليلها ونقدها وملاحظة الجوانب التي ما زالت في حاجة للبحث والتحليل وبناء عليه فإن مكونات البحث ومحاوره تألفت من ثلاثة محاور: المحور الأول: حد الحديث المشكل: من خلال التعريف به وبيان المراد منه، مما يسهم بدوره في حصر مفهوم الإشكال في دوراته المخصوصة. المحور الثاني: المشكل، تاريخ النشأة وإشكال المصطلح: من خلال تتبع المراحل التاريخية لنشأة وتطور المشكل، وأثر تلك المراحل على الإشكالات الحديثية الناتجة من إفرازات الخلافات المذهبية والسياسية والفكرية، ومن ثم مناقشة إشكالية المصطلح من حيث التداخل مع المتشابه، وأثر التفاوت الإدراكي في استشكال الحديث الشريف. المحور الثالث: مظاهر المنهجية في نقد الحديث المشكل: تدور حيثيات المحور حول استنباط قواعد منهجية فاعلة في ضبط حدود المشكل، مُظْهِرةً لأسبابِهِ، ومبينةً لأبعادِهِ وآثارِهِ، وهي قواعد ذات أبعاد علمية فاعلة في إبراز المشكل الحديثي ومفاصلته عما داخله من تعريفات، وتم تحديدها في قواعد خمسة وهي: قاعدة التداخل الاصطلاحي، قاعدة الإثبات الحديثي المشكل، قاعدة التعارض، قاعدة التفاوت الإدراكي لمدلولات الحديث المشكل، قاعدة الميدان العملي للحديث المشكل.

المحور الأول: حد الحديث المشكل:

المشكل في اللغة:

هو المختلط والملتبس والمشتبه. يقال: ارتَجَنَتِ الزُّبْدَة إذا اختلطت باللبن فلم تَخْلُصْ منه، وإذا خلصت الزبدة فقد ذهب الارتجان يضرب هذا مثلاً للأمر المشكل لا يُهتدى لإصلاحه(٣):

فما زالتِ القَتْلَى تَمُورُ دِماؤُها بِدِجْلَةَ حَتَّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

والأَشْكَلُ مِنَ الإِبِلِ والغنَم ما يَخْلِطُ سَوادَهُ حُمْرَةٌ أو غُبْرَةٌ كأَنَّهُ قد أَشْكَلَ عليْكَ لَوْنُهُ. واسْمُ اللَّوْنِ الشُّكْلَةُ بالضَّمِّ ومِنْهُ الشُّكْلَةُ في الْعَيْنِ: أي الصَّفْرَةُ التي تُخالِطُ بَياضَ العَيْنِ التي حَوْلَ الحَدَقَةِ عَلى صِفَةِ عَيْنِ الصَّقْرِ وفي ذلك أنشدوا:

ولا عَيْبَ فيها غيرَ شُكْلَةِ عَيْنِها كذاكَ عِتاقُ الطَّيْرِ شُكْلٌ عُيُونُها(٤)

٣- محمد بن مكرم المصري ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط١، د.ت، ج ٣، ص ١٢٩.

٤- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، لبنان، د.ت، ج ٢، ص ٢٩٦.

وفي الحديثِ: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ضَلِيعَ الفَمِ أشْكَلَ الْعَيْنِ مَنْهُوسَ العَقِبَيْنِ"[٥]. ويطلق على الموافقة والتشابه وهي في ذاتها تفيد الصعوبة في التمايز بين الأشباه: لذلك عرّفه الجرجاني بقوله: "المشكل هو ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب" ومن ثم علّق على ذلك بقوله: وهو الداخل في أشكاله أي في أمثاله وأشباهه. كما في قولهم: أحرم إذا دخل في الحرم وصار ذا حرمة كقوله تعالى: ﴿ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ ﴾[٦]، أنه أشكل في أواني الجنة لاستحالة اتخاذ القارورة من الفضة والأشكال هي الفضة والزجاج[٧]. فإذا تأملنا علمنا أن تلك الأواني لا تكون من الزجاج ولا التعريفات من الفضة بل لها حظ منهما؛ إذ القارورة تستعار للصفاء والفضة للبياض فكانت الأواني في صفاء القارورة وبياض الفضة[٨].

التعريف الاصطلاحي للمشكل:

كان مفهوم المشكل عند العديد من علماء الحديث يندرج تحت مسمى مختلف الحديث الذي ظهرت وِفْقَهُ مؤلفات مثل: **تأويل مختلف الحديث** لابن قتيبة[٩]، و**مختلف الحديث** لابن فورك، فضلا عن **مشكل الآثار** للطحاوي، وبالرغم من ذلك لم يكن هناك تعريف اصطلاحي دقيق لمفهوم المشكل عند قدامى المحدثين بينما كان تعريفا بحال المشكل وطرق فهمه التي بُيِّنَت إما عن طريق مقارنة الروايات، أو التأويل عن طريق الاستدلال النقلي أو العقلي أو التاريخي ـ كما يتبين من خلال ضرب الأمثال في ثنايا

٥- ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ج ٢، ص ١٢٠٤.

٦- سورة الدهر، الآية: ١٦.

٧- قال ابن عباس ومجاهد والحسن البصري: بياض الفضة في صفاء الزجاج، والقوارير لا تكون إلا من زجاج، فهذه الأكواب هي من فضة وهي مع هذا شفافة يرى ما في باطنها من ظاهرها، وهذا مما لا نظير له في الدنيا. قال ابن المبارك عن إسماعيل عن رجل عن ابن عباس: "ليس في الجنة شيء إلا قد أعطيتم في الدنيا شبهه إلا قوارير من فض" عزاه ابن كثير لابن أبي حاتم. انظر: إسماعيل بن عمر ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، دار مكتبة الهلال، لبنان، ط١، ١٩٨٦م، ج ٦، ص ٣١٩.

٨- علي بن محمد بن علي الجرجاني، **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٩- من خلال الاطلاع على كتاب ابن قتيبة يلاحظ أن الكتاب جمع بين مشكل الحديث ومختلف الحديث بل لقد أورد فيه المتشابه من الحديث كحديث الصورة، وحديث إذا وقع الذباب... إلخ. انظر: عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، **تأويل مختلف الحديث**، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٢م، ص٢٢٩.

البحث بإذن الله تعالى ـ كالتي وردت في عبارات القاضي عياض في عرضه لرأي مالك، أو مفهوم المشكل عند الإمام الطحاوي كما يتبين في هذا المبحث أدناه.

عليه فالتعريفات الاصطلاحية للمشكل تعد متقاربة تدور حول معاني الاختلاط والاشتباه والالتباس. وكلها تفيد خفاء المراد وصعوبة تبيينه إلا بدليل خارجي أو التأمل المجرد.

فالسرخسي الأصولي عرّفه بـ: "اسم لما يشتبه المراد منه بدخوله في أشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال..ثم أضاف قائلا: ... فالتمييز بين الأشكال ليوقف على المراد قد يكون بدليل آخر، وقد يكون بالمبالغة في التأمل حتى يظهر به الراجح فيتبين به المراد"(١٠).

أما البزدوي الحنفي الأصولي فأشار إلى أن المشكل له تداخل مع الخفي والمجمل والمتشابه. وبما أن البحث معني بدراسة المشكل ومداخلاته الاصطلاحية فمن الأنسب إيراد تعريفات البزدوي للمشكل ومداخلاتها وهي:

١- **المشكل**: ما ازداد خفاءً على الخفي ولا ينال المراد منه إلا بالطلب ثم بالتأمل حتى يتميز عن أشكاله، وهذا لغموض في المعنى أو لاستعارة بديعة ولذلك يسمى غريبا.

٢- **الخفي**: اسم لكل ما اشتبه معناه وخفي مراده بعارض غير الصيغة لا ينال إلا بالطلب.

٣- **المجمل**: وهو ما ازدحمت فيه المعاني واشتبه المراد منه اشتباها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع إلى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل.

٤- **المتشابه**: لا طريق لدركه حتى سقط طلبه ووجب اعتقاد الحقية فيه(١١).

والذي يلاحظ على التعريف الأصولي للمشكل عدم اشتراط القبول فيما أشكل من الحديث، وعلى ذلك فالمشكل عندهم: ما أشكل على الفهم بسبب من الأسباب وأمكن إزالة هذا الإشكال بتأمل أو دليل خارجي. لذا فإن هذا التعريف الأصولي أهمل جانب النظر في الأحاديث المشكلة من جهة القبول، فالحديث إن لم يكن مقبولا من حيث الرواية فلا طائل في إزالة إشكاله. وهو ما حوته عبارات قدامى المحدثين الداعية إلى التحري في اعتبار الإثبات شرطاً في التعريف بالمشكل. وهذا بيّن في معرض كلام القاضي عياض في تناوله عرضا لرأي الإمام مالك يقول: "... ما ورد من أخباره وأخبار سائر الأنبياء

١٠- محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي، **أصول السرخسي**، دون ذكر تاريخ الطبع، ج ١، ص ١٦٨.

١١- علي بن محمد البزدوي الحنفي البزدوي، **كنز الوصول إلى معرفة الأصول**، مطبعة جاويد بريس، كراتشي، د.ت، ج١، ص٩. انظر: أحمد بن محمد بن إسحاق أبو علي الشاشي، **أصول الشاشي**، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ، ج ١، ص ٨٠.

عليهم السلام في الأحاديث مما في ظاهره إشكال، يقتضي أموراً لا تليق بهم بحال، ويحتاج إلى تأويل وتردد احتمال. فلا يجب أن يتحدث منها إلا بالصحيح، ولا يروى منها إلا المعلوم الثابت... ورحم الله مالكا فلقد كره التحدث بمثل ذلك من الأحاديث الموهمة للتشبيه والمشكلة المعنى"(١٢).

ويتبين اشتراط القبول في رواية المشكل في قول الإمام الطحاوي قال: "فإني نظرت في الآثار المروية عنه صلى الله عليه وسلم بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبيت فيه والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما سقطت معرفته والعلم بما فيه من أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليها من مشكلها من استخراج الأحكام التي فيها ومن نفي الإحالات عنها"(١٣).

الذي يظهر من تعريف الإمام الطحاوي أنه حوى أموراً عديدة تمثلت في كون الحديث مروياً عنه صلى الله عليه وسلم، وبروايات مقبولة، مع وجود ما يحول دون إدراكه بالنظر المجرد(١٤).

وعلى هذه الشاكلة عرّفه المعاصرون من علماء الحديث والذين نكتفي بذكر طائفة منهم:

- فالشيخ السماحي عرّفه بقوله: "حديث صحيح أخرج في الكتب المعتبرة المشهورة، ولكنه عورض بقاطع من عقل أو حس أو علم أو أمر مقرر في الدين، ويمكن تخريجه على وجه التأويل"(١٥).
- ونور الدين عتر رأى أن المشكل هو: "ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلاً، أو تعارض مع نص شرعي آخر"(١٦).

١٢- القاضي عياض، **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، ج ٢، ص ٢٥١.

١٣- أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي، **بيان مشكل الآثار**، حيد آباد، الهند، د.ت، ج ١، ص ٣. وانظر: محمد أبو الليث الخير آبادي، "مختلف الحديث ومشكله"، مجلة **الدراسات الإسلامية**، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد، باكستان، العدد الأول، ٢٠٠٥م، ص ١٤٧.

١٤- انظر: أسامة بن عبد الله خياط، **مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء**، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط ١، ٢٠٠١م، ص ٣٢.

١٥- راجع موقع مشكاة الإسلامي على الرابط التالي: http://www.almeshkat.net/index.php مع أن الحديث الصحيح لا يمكن أن يعارض بعقل أو حس، وإنما غاية العقل والحس أن يفهم ويدرك بهما الأدلة الحديثية. وبما أن المدارك والأفهام متفاوتة ومختلفة في فهم وإدراك ومعرفة المراد من الحديث الشريف فالإشكال على غالبه يتعلق بالاختلاف والتفاوت في فهم المراد باللفظ الحديثي مما يعد استشكالا في غالبه، وليس مشكلا في أصله.

١٦- نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، دارالفكر المعاصر، دمشق، ط ٣، ١٩٩٧م، ص ٣٣٧.

- أما أسامة خياط فقال فيه: "أحاديث مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسانيد مقبولة يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة"(١٧). واستخلص أبو الليث تعريفه بقوله: "هو الحديث المقبول الذي خفي مراده بسبب من الأسباب، على وجه لا يعرف إلا بالتأمل المجرد أو بدليل خارجي"(١٨).
- بينما جاء تعريف الجوابي بقوله: "حديث صحيح بدا معارضاً بدليل مقبول وقبل التأويل، أو كان مما لا يعلم تأويله".

وبعد النظر والتأمل في المقارنة بين التعريف الاصطلاحي للمشكل بين المحدثين والأصوليين تبين:

- أن التعريف الأصولي للمشكل كان قاصراً عن شرطية القبول في الرواية، ولعل في هذا تأثراً بالمهنة فإن الأصوليين من اهتماماتهم النظر في الأدلة من حيث مقاصدها ودلالاتها.
- أن تعريف المحدثين يظهر فيه اشتراط القبول في الرواية المشكلة وهو ملاحظ في عبارات الطحاوي والشيخ السماحي ونور الدين عتر وغيرهم.

والذي تبين للدراسة بعد التأمل في التعريفات للمحدثين أن بعضها أفسح مجالا لتعريفه حتى يفهم منه تضمينه للمتشابه، كتعريف الجوابي بقوله: "أو كان مما لا يعلم تأويله"، كما اشتملت بعض التعريفات على كلمة أوهم معنىً مستحيلا وهذا أقرب للمتشابه منه للمشكل وإن كانت الاستحالة في الأحاديث المشكلة تبدو أحيانا. ومال قلبي إلى تعريف الطحاوي والشيخ السماحي وهما أكثر تدقيقا لمعنى المشكل ويلاحظ من خلاله التفريق المبيّن بين المشكل وما داخله من اصطلاحات، وبعد التأمل في تلك المصطلحات لعلمائنا الكرام بدا لي أن المصطلح الأمثل لحد المشكل هو: "هو الحديث المقبول الذي أشكل مراده بسبب من الأسباب على وجه لا يعرف إلا بالتأمل المجرد أو بدليل خارجي"(١٩). وعنيت بإضافة كلمة أشكل مراده لتكون أكثر حصرية في مباحث المشكل وأدق مما يزة له عن المتشابه ... إلخ. حيث إن المتشابه خفي مراده بشكل لا يدرك بالتأمل ولا بدليل خارجي، والمشكل أشكل مراده لعلة في النقل، أو قصور في الفهم.

١٧- أسامة خياط، **مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء**، ص٣٢.

١٨- انظر، أبو الليث، "مختلف الحديث ومشكله"، مجلة **الدراسات الإسلامية**، نفس المرجع، ص ١٤٧.

١٩- نفس المرجع.

وبما أن أوجه الإشكال في المتون الحديثية المقبولة أسبابها ومضامينها يكمن في العلل الحديثية في المسانيد والمتون، والتفاوت الإدراكي في فهم المتون الحديثية، فضلا عن الميدان العملي لتلك الأحاديث التي تظهر إشكالا، فإن هذه الأسباب الفاعلة في إظهار المشكل من الحديث تمرحلت بتمرحل الواقع الإسلامي في عصوره المختلفة، متأثرة بالقضايا السياسية والفكرية المصاحبة، مما أحدث تداخلا اصطلاحيا وإشكالا ساهم بدوره في خلط مفهوم المشكل الحديثي ـ بالمتشابه والخفي والمجمل والغريب ـ فضلا عن التأويلات المتأثرة بمعتقدات المتأملين والمتأولين والتي أصبحت أقرب لمفهوم الاستشكال منها للمشكل الحديثي. وهذا ما سيتناوله المحور التالي من الدراسة بعون الله تعالى.

المحور الثاني: المشكل: تاريخ النشأة وإشكالية المصطلح:

١- تاريخ نشأة المشكل ومراحل تطوره:

لا تخلو الإشكالات الحديثية في نشأتها وتطورها من مضمونين اثنين **أولهما**: ظاهرة التعارض بين اللفظ المشكل والأدلة نقلية كانت أو عقلية، قال ابن تيمية(٢٠): "إذا نطق الكتاب أو السنّة بمعنى واحد لم يجز أن يجعل ما يضاد ذلك المعنى هو الأصل ويجعل ما في القرآن والسنّة مشكلا متشابها فلا يقبل ما دل عليه". **ثانيهما**: التفاوت الإدراكي لمفهوم النصوص الحديثية: وأشار إليه شيخ الإسلام أيضاً بقوله: "قد يشكل على كثير من الناس نصوص لا يفهمونها فتكون مشكلة بالنسبة إليهم لعجز فهمهم عن معانيها"(٢١). وبهذين المضمونين فإن قضية المشكل أخذت اتجاهين متباينين(٢٢)

٢٠- ترجم لشيخ الإسلام ابن تيمية معاصره: مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي، **الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية**، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ، ج١، ص٢٦-٢٨. حيث قال: "... شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، ... وكاد أن يستوعب السنن والآثار حفظا، إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو ذاكر في الحديث فهو صاحب علمه وذو روايته، أو حاضر بالملل والنحل لم ير أوسع من نحلته في ذلك ولا أرفع من درايته. برز في كل فن على أبناء جنسه، ولم تر عين من رآه مثله ولا رأت عينه مثل نفسه ... ولم ينتقل طول عمره من محنة إلا إلى محنة ... إلى حين ذهابه إلى رحمة الله ... وكان يومه مشهوداً".

٢١- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط٤، ١٩٨٣م، ج ١٧، ص ٣٠٧.

٢٢- تتحدد ظاهرة الإشكال والاستشكال الحديثي بطبيعة الباحث الشخصية، إضافة لاتجاهه العقدي، وتكوينه العلمي، ومن ثم الاتجاهات الفكرية والثقافية السائدة في محيطه وعصره. انظر: إبراهيم العسعس، **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث**، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، ط١، ١٩٩٦م، ص ٣٧.

أولهما: محمود هدف سالكوه فهم محتويات الأحاديث التي أشكل ظاهرها بسبب من الأسباب(٢٣)، وثانيهما: اتجاه مذموم سعى للتشكيك في مقدسات الأمة بعد أن انفطرت قلوبهم بما يشهده الإسلام من صمود عبّر مراحله المختلفة من عمره المديد غير عابئ بما تمر به حال الأمة الإسلامية، من قوة وضعف(٢٤).

وبهذه المقدمة فإن تاريخ المشكل يعود نشأته إلى بزوق(٢٥) نور الإسلام فقد أشكلت أحاديث على بعض الصحابة رضوان الله عليهم فعن عائشة رضي الله عنها في قوله صلى الله عليه وسلم: "ليس

٢٣- أقام الله سبحانه وتعالى لحفظ السنة والرعاية لها والعمل بها في القرون الثلاثة الأولى الخيرة رجالا تلقوا هذا الدين بفهم وبصيرة وحب وولاء وإعزاز وتكريم، فآثروه على أنفسهم وأهليهم وأولادهم وديارهم، وهاجروا في سبيل تحصيله وضبطه وتلقيه وتبليغه، وهجروا الراحة والأوطان وطافوا القرى والبلدان لتحصيل الحديث النبوي الواحد وما يتصل به من آثار السلف الصالح حتى بلغوا فيه الغاية، وحق عليهم قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (آل عمران، الآية: ١١٠). انظر: الإمام مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، **الموطأ ـ رواية محمد بن الحسن**، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩١م، ج ١، ص ٣.

٢٤- يرى الشاطبي أن المعتزلة: "عدت من أهل الزيغ حيث اتبعوا نحو قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (سورة فصِّلت، الآية: ٤٠). وقوله: ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ (سورة الكهف، الآية: ٢٩). وتركوا مبينه وهو قوله: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا﴾ (سورة المائدة، الآية: ٩٥). وقوله: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ (سورة النساء، الآية: ٣٥). واتبع الجبرية نحو قوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (سورة الصافات، الآية: ٩٦). وتركوا بيانه وهو قوله: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (سورة التوبة، الآية: ٨٢). وما أشبهه وهكذا سائر من اتبع هذه الأطراف من غير نظر فيما وراءها ولو جمعوا بين ذلك ووصلوا ما أمر الله به أن يوصل لوصلوا إلى المقصود فإذا ثبت هذا فالبيان مقترن بالمبين...فإذا أخذ صار متشابها وليس بمتشابه في نفسه شرعا بل الزائغون أدخلوا فيه التشابه على أنفسهم فضلوا عن الصراط المستقيم". انظر: إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي الغرناطي المالكي، **الموافقات في أصول الفقه**، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ج ٣، ص ٩٠-٩١.

٢٥- بزقت الشمس أي: بزغت وفي حديث أنس رضي الله عنه: "أَتَيْنا أَهْلَ خَيبَرَ حينَ بَزَقَتِ الشمْسُ" قالَ الأَزهَري: هكَذا رُوِيَ بالقافِ والمعْروفُ بَزَغَت بالغَيْنِ أَي: طَلَعتْ قالَ: ولَعَلَّ بَزَقَتْ لُغَةٌ والغينُ والقافُ من مَخْرج واحِدٍ. انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج ١٠، ص ١٩. وانظر: ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ج ١، ص٣٢٠. مرتضى الزبيدي محمّد بن محمّد الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر، ط١، ١٣٠٦هـ، فصل الباء من باب القاف، ج ٦، ص ٢٩٤.

أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك"[٢٦]. فقلت: يا رسول الله أليس قد قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾[٢٧]. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما ذلك العرض وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عذّب"[٢٨]. كما أشكل معنى الظلم على بعض الصحابة في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾[٢٩]. فقالوا يا رسول الله أيّنا لا يظلم نفسه؟ قال: "ليس ذلك، إنما هو الشرك ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[٣٠]". كما أن استدراكات الصحابة بعضهم على البعض فيها كثير للبيان الإشكالي، فاستدركت عائشة وأم سلمة على أبي هريرة، كما جاء من حديث أبي بكر بن عبد الرحمن قال: "سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقص، يقول في قصصه: من أدركه الفجر جنبا فلا يصم. فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث (لأبيه) فأنكر ذلك، فانطلق عبدالرحمن وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما فسألهما عبد الرحمن عن ذلك قال: فكلتاهما قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبح جنبا من غير حلم ثم يصوم. قال: فانطلقنا حتى دخلنا على مروان فذكر له ذلك عبدالرحمن، فقال مروان: عزمت عليك إلا ماذهبت إلى أبي هريرة فرددت عليه ما يقول. قال: فجئنا أبا هريرة وأبو بكر حاضر ذلك كله، قال: فذكر له عبدالرحمن، فقال أبو هريرة: أهما قالتاه لك؟ قال: نعم. قال: هما أعلم.

٢٦- محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي البخاري، **الجامع الصحيح المختصر**، تحقيق: مصطفى ديب البغا دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، كتاب الرقاق، باب من نوقش الحساب عذّب، ج ٥، ص ٢٣٩٥، حديث رقم: ٦١٧٢، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إثبات الحساب، ج٤، ص ٢٢٠٤، حديث رقم ٢٨٧٦، قال القاضي: وقوله عُذِّبَ له معنيان أحدهما: نفس المناقشة وعرض الذنوب والتوقيف عليها هو التعذيب لما فيه من التوبيخ، والثاني: أنه مفض إلى العذاب بالنار ويؤيّده قوله في الرواية الأخرى "هلك" مكان "عذّب"، ويبدو أن الثاني هو الصواب ومعناه أن التقصير غالب في العباد فمن استقصى عليه ولم يسامح هلك ودخل النار. ولكن الله تعالى يعفو ويغفر ما دون الشرك لمن يشاء.

٢٧- سورة الانشقاق، الآية: ٧-٨.

٢٨- الحديث السابق.

٢٩- سورة الأنعام، الآية: ٨٢.

٣٠- سورة لقمان، الآية: ١٣، **صحيح البخاري**، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ﴾، ج ٣، ص ١٢٦٢، حديث رقم ٣٢٤٥.

ثم ردّ أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس فقال أبو هريرة: سمعت ذلك من الفضل ولم أسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم. قال: فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك قلت لعبد الملك: أقالتا في رمضان؟ قال كذلك كان يصبح جنبا من غير حلم ثم يصوم"[٣١]. وكان المعتبر في حل المشكل الحديثي من هذا النوع النظر لأحوال النقلة من حيث الملازمة والمهنة والأولوية وصاحب الواقعة[٣٢] ...إلخ. لذا رجحت رواية عائشة وأم سلمة على رواية أبي هريرة فهما صاحبتا الشأن باعتبارهما زوجي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدرى بأمره، فضلا عن ذلك فإن أبا هريرة رواه بواسطة بينما أزواج النبي صلى الله عليه وسلم شاهدنه كسنّة فعلية. ويلاحظ أن الاستدراك في عصر الصحابة كان لا يخرج عن دائرة الأدب والقصد السليم بفضل الله تعالى ومن ثم بفضل نور المدرسة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، كيف لا ولقد ارتضاه الله تعالى قدوة للأمة: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾[٣٣].

ومن ثم أخذ جانب الحديث المشكل يتمرحل متأثراً بما شهده العالم الإسلامي من انقسامات طائفية ذات أبعاد مذهبية فكرية سياسية. ساعدت في انتشار حركة الوضع في الحديث وتعطيل الصحيح من الأخبار[٣٤]، هذا من جانب، ومن جانب آخر انتشار بقعة الإسلام وضعف الإدراك والفهم لمدلولات اللغة العربية كما أشار بذلك القاضي عياض قائلا: "... والنبي صلى الله عليه وسلم أوردها على قوم عرب يفهمون كلام العرب على وجهه وتصرفاتهم في حقيقته ومجازه واستعارته وبليغه وإيجازه فلم تكن في حقهم مشكلة ثم جاء من غلبت عليه العجمة داخلته الأمية فلا يكاد يفهم من مقاصد العرب إلا نصها وصريحها ولا يتحقق بإشاراتها إلى غرض الإيجاز ووحيها وتبليغها وتلويحها فتفرقوا من تأويلها وحملها على ظاهرها شذر مذر فمنهم من آمن به و منهم من كفر"[٣٥].

فظهرت مدارس متباينة المفاهيم والمقاصد استشكلت ألفاظا حديثية لمنافاتها لمعتقدات تلك

٣١- **صحيح مسلم**، كتاب: الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، ج٢، ص٧٧٩، حديث رقم ١١٠٩.

٣٢- مسفر عزم الله الدميني، **مقاييس نقد متون السنة**، الرياض، ط ١، ١٩٨٤م، ص ٨٠-٩٢.

٣٣- سورة الممتحنة، الآية: ٦.

٣٤- انظر: صالح بن أحمد البوسعيدي، **رواية الأحاديث عند الإباضية: دراسة مقارنة**، تحت عنوان أثر الخلاف المذهبي في رواية الحديث، ط١، ٢٠٠٠م، ص ١٥٩.

٣٥- القاضي عياض، **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، ج ٢، ص ٢٥١ .

المدارس الفكرية والسياسية والمذهبية، فالخوارج والمفوضة والمرجئة والروافض والمعتزلة[٣٦] والزنادقة والزهاد ... إلخ. وقد أجاد في وصفهم الإمام ابن قتيبة في مقدمة كتابه **تأويل مختلف الحديث** قال: "...وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث فالخوارج تحتج بروايتهم: "ضعوا سيوفكم على عواتقكم ثم أبيدوا خضراءهم..."، والقاعد يحتج بروايتهم: "عليكم بالجماعة فإن يد الله عز وجل عليها ومن فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه"،... والمرجئ يحتج بروايتهم: "من قال لا إله إلا الله فهو في الجنة. قيل: وإن زنى وإن سرق. قال: وإن زنى وإن سرق"، ... والقدري يحتج بروايتهم: "كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهوّدانه أو ينصّرانه"، والمفوض يحتج بروايتهم: "اعملوا فكل ميسّر لما خلق له أما من كان من أهل السعادة فهو يعمل للسعادة ومن كان من أهل الشقاء فيعمل للشقاء..."، ويتعلق القائلون بالبداء بروايتهم: "صلة الرحم تزيد في العمر ..."[٣٧].

وفي ذات السياق شهد علم مشكل الحديث تمرحلا بناءً أظهر فهماً سليماً لكثير من المشكل الحديثي تمثل ذلك بشكل جلي في كثير من مجهودات العلماء المعاصرين لتلك المدارس وكان من أبرزهم الإمام محمد بن إدريس الشافعي[٣٨] ألّف فيه **اختلاف الحديث**[٣٩] أورد فيه أخباراً متعارضة وأوجه التعارض بين الأحاديث، ومن ثم قواعد الجمع والترجيح والتوقف والتقييد والإطلاق والعام والخاص، وعزى ذلك كله لمرونة واتساع معاني الألفاظ العربية، ولقد لخّص الإمام السيوطي أهميته وفوائده ودور من اعتنى به من العلماء حيث قال: "من أهم الأنواع ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف... وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليون الغوّاصون على المعاني الدقيقة، وصنّف فيه

٣٦- الأمين الصادق الأمين، **موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية**، مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٩٩٨م، ج ١، ص ٢٤٢، حيث نفى المعتزلة رؤية الله تعالى رادين تلك الأدلة بعقولهم بقولهم: إن القول بالرؤية يفضي إلى التجسيم والتشبيه.

٣٧- ابن قتيبة، **تأويل مختلف الحديث**، ص٣-٧.

٣٨- أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، صاحب المذهب الشهير، نشأ أديباً وشاعراً بليغاً ومحدثاً وإماماً فقيها، تتلمذ على الإمام مالك، من أشهر تلاميذه الإمام أحمد بن حنبل، توفي بمصر ودفن بها سنة ٢٠٤هـ. انظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ج ٩، ص ٢٣.

٣٩- من رواية الربيع بن سليمان المرادي عنه، وهو من جملة كتاب **الأم**. انظر: محمد بن جعفر الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنّفة**، تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج ١، ص ١٥٨.

الإمام الشافعي ـ وهو أول من تكلم فيه ـ ولم يقصد رحمه الله استيفاءه ولا إفراده بالتأليف بل ذكر جملة منه في كتاب **الأم** ينبه بها على طريقه أي الجمع في ذلك. ثم صنف فيه ابن قتيبة[٤٠] فأتى فيه بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة، قصر فيها باعه لكون غيرها أولى وأقوى منها وترك معظم المختلف. ثم صنّف في ذلك ابن جرير والطحاوي كتابه **مشكل الآثار**، وكان ابن خزيمة[٤١] من أحسن الناس كلاما فيه حتى قال: "لا أعرف حديثين متضادين فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما"[٤٢].

وكانت تلك الجهود مقدرة ومتممة لبعضها وذات نقد بناء هادف مستوعب لمظاهر الإشكال والاستشكال الحديثي في حينه. فإن كان الإمام الشافعي عني في كتابه جزئيا بالمشكل الحديثي لعنايته بمختلف الحديث، وهو في ذات الوقت واضع ثمرة هذا العلم، فإن ابن قتيبة أحسن صنعا بنقله ما يدور في محيطه الزماني والمكاني من إشكال واستشكال للحديث بغضّ النظر عن ردوده وموقفه منها. فهو جهد مفيد نقل فيه بصورة بارعة المواقف المتباينة من الحديث الشريف وأسبابها والتي عزى معظمها للخلافات العقدية الفكرية، مما مهّد الطريق لدراسة نقدية متكاملة النظر فيما يخص المشكل الحديثي، ولقد تكامل ذلك في دراسة الإمامين العظيمين ابن خزيمة والطحاوي فابن خزيمة هو القائل: "لا أعرف حديثين متضادين فمن كان عنده فليأتني به لأوّلف بينهما" أما الطحاوي[٤٣] فإنه أجاد غربلة وتقعيداً تطبيقياً

٤٠- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، كان فاضلا ثقة، له من التصانيف إحدى وعشرون في مختلف العلوم ومنها كتابه **مختلف الحديث**، هدف منه الرد على من ادّعى على الحديث التناقض والاختلاف، واستحالة المعنى من المنتسبين إلى المسلمين، لذا نقل عن النووي: أنه أحسن في بعض أجزاء كتابه وأخفق في بعضها وترك معظم المختلف فيه. انظر: أحمد بن محمد الأدنروي، **طبقات المفسرين**، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٤٤. وانظر: **تأويل مختلف الحديث**، ص ١، وانظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د.ت، ص ١٩٦.

٤١- الحافظ الكبير أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، أحد أئمة الدنيا علما وفقها وحفظا وجمعا واستنباطا مع الإتقان الوافر والدين الشديد، كان إماماً ثبتاً عديم النظير، ولد سنة ٢٢٣هـ وتوفي سنة ٣١١هـ. محمد بن حبان أبو حاتم، **الثقات**، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط ١، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، ج ٩، ص ١٥٦.

٤٢- السيوطي، **تدريب الراوي**، ج ٢، ص ١٩٦.

٤٣- الأزدي المصري، إمام حافظ ومحدث فقيه، تفقه على مذهب الشافعي ثم تحول إلى مذهب أبي حنيفة، توفي سنة ٣٢١هـ. انظر: أحمد بن علي أبو الفضل ابن حجر العسقلاني، **لسان الميزان**، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط ٣، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦، ج ١، ص ٢٧٨.

لمفهوم المشكل الحديثي في كتابه **مشكل الآثار**[٤٤]، وضع كل حديثين ظاهرهما التعارض في موضوع واحد وباب واحد، ليتبعها بمرويات أخرى في الباب بما صحّ عنده من أسانيد، ثم يجري دراسة مقارنة بينها جميعاً، ليستخلص من المقارنة في نهاية المطاف ما يؤدي إليه اجتهاده من معاني ومن طرق لإزالة الإشكال أو التعارض بين الأحاديث. وهو يتعرض في ذلك لسائر أنواع المشكل بأسبابها المختلفة، ويدفع الإشكال تارة بالتوفيق بين الحديثين، وذلك بشرح وتوجيه المعنى وهو الأكثر، وتارة ببيان النسخ، وأحياناً بتضعيف أحد الحديثين ورده... وبهذا المنهج استطاع الإمام الطحاوي أن يجمع بين شرح المعنى وبيان الأحكام في الحديث النبوي وإزالة الإشكال عنه في وقت واحد ولعله أشار إلى ذلك بقوله: "وإني نظرت في الآثار المروية عنه صلى الله عليه وسلم بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبت فيها والأمانة عليها وحسن الأداء لها فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها والعلم بما فيها عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأويلها وتبيان ماقدرت عليه من مشكلها ومن استخراج الأحكام التي فيها ومن نفي الإحالات عنها وأن أجعل ذلك أبواباً أذكر في كل باب منها ما يهب الله عز وجل لي من ذلك منها حتى أتى فيما قدرت عليه منها كذلك ملتمساً ثواب الله عز وجل عليه، والله أسأله التوفيق لذلك والمعونة عليه، فإنه جواد كريم، وهو حسبي ونعم الوكيل"[٤٥].

أما ابن فورك[٤٦] فقد كان مؤلفه جملة فيما يخص العقيدة من الأحاديث التي في ظاهرها التشبيه والتجسيم، ولقد ظهر منهج المؤلف ومذهبه العقدي جليا في تأويلاته؛ لذا فقد واجه نقداً شديداً انصب جله في تضعيف الروايات في كتابه، إضافة لتناوله أحاديث هي في أصلها متشابهة مما يعني لا طائل من

٤٤- قال السخاوي: "...**مشكل الآثار** وهو من أجل كتبه ولكنه قابل للاختصار غير مستغن عن الترتيب والتهذيب" شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ، ج ٣، ص ٨٢.

٤٥- **شرح مشكل الآثار**، ج ١، ص ٦.

٤٦- محمد بن الحسن بن فورك، أبو بكر الإصبهاني الفقيه الأصولي المتكلم، كان على الطريقة الأشعرية وكان ذا زهد وعبادة وتوسع في الأدب والكلام والوعظ والنحو. سُمَّ في طريقه إلى نيسابور فمات، قال الذهبي: كان مع دينه صاحب قلبة وبدعة، توفي سنة ٤٠٦هـ. محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله الذهبي، **تاريخ الإسلام**، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ، ج ١، ص ٢٩٤٦.

تأويلها[٤٧]. كما اعتنى شرّاح الحديث وعلماء الأثر عامة بعلم مشكل الحديث فبثوه في مصنفاتهم وقاموا بتوضيحه وتأويله وبيان الراجح من المرجوح وأوجه الجمع بين المتعارض، وبيان الناسخ والمنسوخ، ومن أشهر هؤلاء العلماء ابن عبد البر وابن تيمية والنووي وابن حجر وآخرون.

وإذا كانت ظاهرة الإشكال والاستشكال تتحدد بطبيعة الباحث، واتجاهه العقدي، وتكوينه العلمي، والاتجاهات الفكرية والثقافية السائدة في محيطه وعصره، فضلا عن قضايا تتعلق بمصالح تشريعية[٤٨]، فإن قضية الإشكال أصبحت تأخذ طوراً آخر في الواقع المعاصر متأثرةً بما يشهده العالم الإسلامي من غزو فكري ساعد بشكل ملموس في كثير من النقد الموجه للحديث الشريف، مستفيداً مما كتبه الأقدمون من مخالفاتهم للسنة النبوية فاستشكلوا أحاديث عصت أن تتماشى مع ما ينشدونه من الحضارة والتمدن والفكر والإبداع فلم تسق لقلوبهم كثيراً من الأحاديث كحديث: "أكثر أهل النار من النساء"[٤٩] وحديث: "لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة"[٥٠] وحديث الذباب[٥١]، وحديث سحر النبي

٤٧- قال ابن تيمية: "...لم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السنّة والحديث، لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها ولا من جهة الفهم لمعانيها وقد ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية ورأوا ما بينها من التعارض، وهذا حال أبي بكر بن فورك والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وأمثالهم، ولهذا كان هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل كما فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار، وتارة يفوضون معانيها ويقولون: تجري على ظواهرها كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك، وتارة يختلف اجتهادهم فيرجحون هذا تارة وهذا تارة كحال ابن عقيل وأمثاله. وهؤلاء قد يدخلون في الأحاديث المشكلة ما هو كذب موضوع ولا يعرفون أنه موضوع وما له لفظ يدفع الإشكال مثل أن يكون رؤيا منام فيظنونه كان في اليقظة ليلة المعراج وهذه طريقة الأشعري وأئمة أتباعه كالقاضي أبي بكر وأبي إسحاق الإسفراييني وأمثالهما. أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١هـ، ج ٣، ص ٣٠٢.

٤٨- وهذا يتبين عندما يتعارض المشكل مع المصادر التشريعية الأخرى فتنكشف عندها أوجه الإشكال من خلال الدراسات المقارنة.

٤٩- **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، ج ١، ص ٨٦، حديث رقم:١٣٢.

٥٠- أسلوب استشكالي جديد للحديث باعتباره يتنافى مع حقوق المرأة، وكان من أبرز من ردّ الحديث من المعاصرات فاطمة المرنيسي، مغربية الأصل تحمل بكالوريوس في العلوم السياسية وهي محاضرة بجامعة محمد الخامس، لها كتاب تحت عنوان: **الحجاب وصفوة الرجال**، يحمل عنوانا باسم ظاهرة كراهية النساء في السنة، ردت هذا الحديث بالطعن في الصحابي الجليل أبي بكرة مدعية أن عمر بن الخطاب جلّده بعد أن شهد بالزور، راجع : روضة الفردوس بنت فتح ياسين، **شبهات حول المرأة في السنة: دراسة لنماذج مختارة والردّ عليها في ضوء السنة النبوية المشرفة**، رسالة الماجستير المقدمة للجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، عام ٢٠٠٦م، غير منشورة، ص ٦٧-٧١. =

صلى الله عليه وسلم[٥٢]، وعامة أحاديث الطب النبوي، وأحاديث سجود الشمس واستئذانها[٥٣]، ... وهلم جراً. وهذا مما لبس عليهم، أو تعارض مع ما يدعونه من العصرانية والحداثة التي تولدت عنها تلك التقدمية الفكرية المتمثلة في هذا الصرح التكنولوجي العالمي. وفي أم أفكارهم أن الغرب لم يحقق تلك النقلة الكونية إلا بعد أن تخلص من الرجعية الدينية التي تتنافى مع متطلبات الحداثة، وشتان بين ديانة الغرب والدين الإسلامي الذي دعا أصلا لإعمار الأرض واستكشاف عظمة الله تعالى وجعل كل ذلك آية تساعد على تثبيت وترقية الإيمان به سبحانه وتعالى، وقد كان لهذا التطور المرحلي في استشكال الألفاظ الحديثية أسباب تتجلى أهمها في:

ضعف ملكة الاستيعاب لتوجيهات النبوة:

فقد كان صلى الله عليه وسلم هو المبيّن لأصحابه المشكلات، وقد اتخذوه قدوة في القول والعمل بل إن أحوالهم تتغير إذا غابوا عنه وهو بين أظهرهم، يشهد بذلك حديث حنظلة الأسدي بقوله: "نافق حنظلة"[٥٤] حيث بين فيه أن مجرد النظر لوجه النبي صلى الله عليه وسلم أكبر دافع لبعث الاطمئنان في القلب، وأن مجرد البعد عن وجهه يجعل الصراع يخالج قلب المُفارِق. هذا فضلا عن قوله وفعله وتقريره.

= الحديث أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الفتن، باب الفتنة التي تموج كموج البحر، ج ٦، ص ٢٦٠٠، حديث رقم: ٦٦٨٦.

٥١- **صحيح البخاري**، كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، ج ٥، ص ٢١٨٠، حديث رقم: ٥٤٤٥.

٥٢- المصدر السابق، كتاب الطب، باب السحر، ج ٥، ص ٢١٧٦، حديث رقم: ٥٤٣٣.

٥٣- **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، ج ١، ص ١٣٨، حديث رقم: ٢٥١.

٥٤- المصدر السابق، كتاب التوبة، باب فضل الذكر والفكر في أمور الآخرة، ج ٤، ص ٢١٠٦، حديث رقم: ٢٧٥٠، محمد بن عيسى الترمذي، **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء، بيروت، د.ت، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، باب رقم ٥٩، ج ٤، ص ٦٦٦، ولفظه: عن حنظلة الأسيدي وكان من كتاب النبي صلى الله عليه وسلم: أنه مرّ بأبي بكر وهو يبكي فقال: مالك يا حنظلة؟ قال: نافق حنظلة يا أبا بكر! نكون عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرنا بالنار والجنة كأنا رأي عين فإذا رجعنا إلى الأزواج والضيعة نسينا كثيراً قال: فوالله إنا لكذلك انطلق بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فانطلقنا فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: مالك يا حنظلة؟ قال: نافق حنظلة يا رسول الله نكون عندك تذكرنا بالنار والجنة كأنا رأي عين فإذا رجعنا عافسنا الأزواج والضيعة ونسينا كثيراً قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لو تدومون على الحال الذي تقومون بها من عندي لصافحتكم الملائكة في مجالسكم وفي طرقكم وعلى فرشكم ولكن يا حنظلة ساعة وساعة وساعة". قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح.

ولا عجب في ذلك لما يتسم به من جمال خلقي رفيع وأدب رباني متكامل. فإن عدّ حنظلة ألم فراقه اللحظي نفاقا فمن باب أولى بعد لحاقه بالرفيق الأعلى أن تصاب الأمة بجلل[٥٥]. ولقد بيّن النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله: "خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته"[٥٦]. أخرجه الشيخان وعند الترمذي: "ثم يجيء قوم من بعدهم يتسمنون ويحبون السمن يعطون الشهادة قبل أن يسألوها"[٥٧] وعند ابن حبان: "أحسنوا إلى أصحابي ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب حتى يحلف الرجل على اليمين قبل أن يستحلف عليها ويشهد على الشهادة قبل أن يستشهد عليها"[٥٨] فكلما تباعد زمن النبوة اتسعت دائرة الضعف الاستيعابي لتوجيهات النبوة لذلك تحيى الأمة بما يفيض الله تعالى عليها ببعث من يجدد لها دينها على رأس كل مائة من السنين حتى يبعث فيها روح التوجه السليم في العمل والمعتقد[٥٩].

ظهور الخلافات المذهبية الفكرية والسياسية:

كان لظهور المدارس الفكرية والسياسية اليد الطولى في زيادة المشكل الحديثي، فقد ردوا كثيرا من الأخبار لعدم توافقها وما يعتقدون فأدى ذلك بدوره لتأويلات فاسدة وتحليلات أبعد للخيال منها للحقيقة، وصفهم ابن قتيبة بقوله: "وقد تدبرت ـ رحمك الله ـ مقالة أهل الكلام فوجدتهم يقولون على الله ما لا يعلمون، ويفتنون الناس بما يأتون...، ويتهمون غيرَهم في النقل ولا يتهمون آراءهم في التأويل

٥٥- أحمد المجتبى بانقا المجتبى، "أثر السحر في الاضطرابات النفسية: قراءة في ثنايا النص النبوي"، **مجلة مركز أبحاث الإيمان**، مجلة فصلية محكمة، إصدار: المركز العالمي لأبحاث الإيمان، الخرطوم، العدد السادس عشر، ديسمبر ٢٠٠٤م، ص١١٠، هامش رقم ٤.

٥٦- **صحيح البخاري**، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، ج ٢، ص ٩٣٢، حديث رقم: ٢٥٠٩.

٥٧- **سنن الترمذي**، كتاب الشهادات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في شهادة الزور، ج ٤، ص٥٤٨، حديث رقم: ٢٣٠٢.

٥٨- محمد بن حبان أبو حاتم البستي، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، كتاب الحظر والإباحة، باب ذكر الزجر أن يخلو المرء بامرأة أجنبية وإن لم تكن مغيبة، ج ١٢، ص ٣٩٩، حديث رقم: ٥٥٨٦.

٥٩- عن أبي هريرة فيما أعلم: "عن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها". قال أبو داود: رواه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني لم يجز به شراحيل. قال الشيخ الألباني: صحيح، أبو داود سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، تعليقات كمال يوسف الحوت، دار الفكر، بيروت، د.ت، كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المائة، ج ٢، ص ٥١٢،حديث رقم: ٤٢٩١.

ومعاني الكتاب والحديث وما أودعاه من لطائف الحكمة وغرائب اللغة لا يدرك بالفطرة والتولد والعرض والجوهر والكيفية والكميّة والأينية، ولو ردوا المشكل منهما إلى أهل العلم بهما وضح لهم المنهج واتسع لهم المخرج؛ ولكن يمنع من ذلك طلب الرياسة وحب الأتباع واعتقاد الإخوان بالمقالات، والناس أسراب طير يتبع بعضها بعضاً، ولو ظهر لهم من يدعي النبوة مع معرفتهم بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء، أو من يدعي الربوبية لوجد على ذلك أتباعًا وأشياعًا....، فما بالهم أكثر الناس اختلافًا لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمرٍ واحد في الدين؟"(٦٠).

التشهير بأصحاب المدرسة الحديثية ورميهم بالغفلة والسطحية الفكرية:

حيث تعرضت مدرسة الحديث التي سُلِقَ رجالها بألسنة حداد من قبل أهل الأهواء وأصحاب المذاهب الفكرية المنحرفة بقولهم: "...قد قنعوا من العلم برسمه ومن الحديث باسمه ورضوا بأن يقولوا فلان عارف بالطرق وراوية للحديث وزهدوا في أن يقال عالم بما كتب أو عامل بما علم قالوا وما ظنكم برجل منهم يحمل عنه العلم وتضرب إليه أعناق المطي(٦١) خمسين سنة أو نحوها سئل في ملأ من الناس عن فأرة وقعت في بئر فقال البئر جبار(٦٢) ... مع أشياء يكثر تعدادها قالوا وكلما كان المحدث أموق(٦٣) كان عندهم أنفق(٦٤) وإذا كان كثير اللحن والتصحيف كانوا به أوثق وإذا ساء خلقه وكثر غضبه واشتد حدة وعسرة في الحديث تهافتوا عليه ولذلك كان الأعمش يقلب الفرو(٦٥) ويلبسه ويطرح على عاتقه

٦٠- **تأويل مختلف الحديث**، ص ١٣.

٦١- المَطِيُّ: جمع مَطِيّة وهي الناقة التي يُركب مَطاها أَي ظهرها، ويقال يُمطى بها في السير أَي يُمدُّ. انظر: **لسان العرب** ج ٢، ص ٤٠٣.

٦٢- البئر جُبار، قيل هي العادِيَّة القديمة التي لا يُعلم لها حافر ولا مالك فيقع فيها الإنسان أو غيره فهو جُبار أي هَدَر. وقيل هو الأجير الذي ينزل إلى البئر فيُنَقِّيها ويُخرج شيئاً منها وقع فيها فيموت. أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ج ١، ص ٢١٥.

٦٣- المُوقُ حُمْق في غَباوةٍ، وفيه ثلاثة أقوال: السيِّئ الخُلُق، وقيل: الأحمق ليس له معنىً غيره، وقيل: السريع البكاء القليل الحَزْمِ والثَّبات. **لسان العرب**، ج ١٠، ص ٣٥٠.

٦٤- أنفق: راج واشتهر، وأَنْفَقَ القومُ: نفَقَت سوقُهم أي: راجَتْ. ومن المَجاز: أَنفَقَت الإبلُ: إذا انْتَشَرت. ونفّق السِّلعةَ تنْفيقاً: روّجَها ورغّب فيها. ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "....والمُنفِّقُ سِلْعَتَه بالحَلِفِ الكاذِب"، **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب بَيَانِ غِلَظِ تَحْرِيمِ إِسْبَالِ الإِزَارِ وَالْمَنِّ بِالْعَطِيَّةِ وَتَنْفِيقِ السِّلْعَةِ بِالْحَلِفِ، ج ١، ص٣٦٥، حديث رقم ٣٠٦، انظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، تحقيق: مجمع اللغة العربية، د. ت، ج ٢، ص ٨٠٥، وانظر: **لسان العرب**، ج ١٠، ص ٣٥٧.

٦٥- جبة من جلد عليها صوف أو وبر فإن لم تكن كذلك لم تسمّ فرو، انظر: **لسان العرب**، ج ١٥، ص ١٥١.

منديل الخوان[٦٦]..."[٦٧]، ومن ثم بثّت أحاديث ذات أسانيد مردودة لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهي حصيلة الخلاف الفكري الهدام والتي عصفت بالعالم الإسلامي في عصر الرواية وكان من أخطرها ما أودعه الوضّاعون والقصّاصون من توليفات حديثية من نسيج مخيلتهم وساهموا بدورهم في تعطيل وحجب العامة من فهم الصحيح من الحديث حيث شغلوهم بوعودات كاذبة وإلهامات خاوية اتخذوها صنوانا داعما لصفوف أهل البدع ودورهم في الحرب الفكرية على الحديث وأهله.

قلة الاهتمام بأسباب ورود الحديث:

إن كان الحديث المشكل في حاجة للبيان المزيل لوجه الإشكال فإن أسباب ورود الحديث هي خير معين في كشف أوجه الإشكال، حيث إن العديد من الأحاديث لها مناسبات مرتبطة بها وأصبحت تقام على أساسها قواعد تشريعية، قال ابن الصلاح: "من أهم أنواع علم الحديث وإنما زل كثير من الرواة ووهموا لما لم يقفوا على ذلك وقد ردت عائشة رضي الله تعالى عنها على الأكابر من الصحابة رضي الله تعالى عنهم بسبب إغفالهم سبب الحديث، فإن قيل أيّ فائدة لهذا النوع من أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؟ قيل فائدته عدم تخصيص محل السبب أو فهم المعنى من السياق كما في حديث: "ولد الزنا شر الثلاثة"[٦٨]، وحديث "الشؤم في ثلاثة"[٦٩]، وحديث: "خلق الله آدم على صورته"[٧٠] فإن عدم الإحاطة بأسبابها يفسد مفهوم المقاصد الإسلامية في العقيدة والشريعة.

ضعف ملكة اللغة العربية:

حيث دخل في الإسلام غير العرب فأجيز رواية الحديث بالمعنى[٧١] مما كان ذا أثر فعال في

٦٦- الخِوان ما يؤكل عليه والجمع خُونٌ وأَخْوِنة، انظر: أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي المطرز، **المغرب في ترتيب المعرب**، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط ١، ١٩٧٩م، ج ١، ص ٢٧٥.

٦٧- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ص ١٢.

٦٨- بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: زين العابدين ابن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ج ١، ص ٧٠.

٦٩- **صحيح البخاري**، كتاب الجهاد والسير، باب ما يذكر من شؤم الفرس، ج ٣، ص ١٠٤٣، حديث رقم: ٢٧٠٣.

٧٠- المصدر السابق، كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، ج ٥، ص ٢٢٩٩، حديث رقم: ٥٨٧٣.

٧١- أجاز رواية الحديث بالمعنى مع توافر شروطها كثير من السلف وأصحاب الحديث والفقهاء والأصوليين بينما قال بعدم جواز ذلك بعض المحدثين وطائفة من الفقهاء والأصوليين، انظر: إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ج ١، ص ٣٦٧.

استشكال بعض الألفاظ الحديثية، لعدم الالتزام بضوابط الرواية بالمعنى والتي من أبرز شروطها أن يكون راوي الحديث بالمعنى عالما عارفا بالألفاظ ومقاصدها خبيراً لما يحيل معانيها بصيراً بمقادير التفاوت بين الألفاظ(٧٢). وقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام: "لأهل العربية لغة ولأهل الحديث لغة ولغة أهل العربية أقيس ولا نجد بدا من اتباع لغة أهل الحديث من أجل السماع"(٧٣). وقد أجاد الدمشقي في وصف مسالب الرواية بالمعنى بقوله: "واعلم أن الرواية بالمعنى قد أحس بضررها كثير من العلماء وشكوا منها على اختلاف علومهم غير أن معظم ضررها كان في الحديث والفقه لعظم أمرهما، وقد نسب لكثير من العلماء الأعلام أقوال بعيدة عن السداد اتخذها كثير من خصومهم ذريعة للطعن فيهم والازدراء بهم، ثم تبين بعد البحث الشديد والتتبع أنهم لم يقولوا بها وإنما نشأت نسبتها إليهم من أقوال رواها الراوي عنهم بالمعنى فقصر في التعبير عما قالوه فكان من ذلك ما كان"(٧٤).

التداخل المعرفي بين الحضارة الغربية والإسلام:

إن كان لمدرسة المعتزلة بمجادلتها أهل الكلام أصحاب الحضارة اليونانية أثر في استشكال حديث الآحاد في الأمور الغيبية واعتباره يتنافى مع المحسوس المشاهد، فإن الأمر تفاقم في العالم المعاصر فأصبح يطعن في أحاديث محكمة داخلة في صميم التشريع الإسلامي وهي في ذاتها مؤكدة للقرآن الكريم فضلا عن أنها أحاديث مبينة له. كالأحاديث في تعدد الزوجات، وأحاديث تحريم زواج المشركات، وأحاديث الجهاد، والحجاب، وقتل المرتد... وهلم جراً. أصبحت أحاديث مستشكلة يتنافى مضمونها مع مفهوم العصر. يلاحظ ذلك بشكل جلي ما كتبه وكلاء المستشرقين وأعمدة الثقافة الغربية في المجتمع المسلم كطه حسين، وزكي مبارك، ومحمود أبو رية، وسابقيهم من الهنود الذين على رأسهم السيد أحمد خان(٧٥).

٧٢- انظر: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د.ت، ج ٢، ص ٣٩٢.

٧٣- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ، ج ٢، ص ٢٦٨.

٧٤- طاهر الدمشقي الجزائري، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ج ٢، ص ٧٥٥.

٧٥- كانت حركة السيد أحمد خان في الهند سببا في نشأة القرآنيين وخروجهم لحيز الوجو، وبالتالي فهو رائد ظاهرة إنكار السنة في القرن التاسع عشر وما بعده وكان دوره كبيراً لما حظي به من دعم المستعمر البريطاني الذي لقبه بنجم الهند، انظر: خادم حسين إلهي بخش، **القرآنيون وشبهاتهم حول السنة**، ص ١٠٠-١٠٦. انظر: صلاح الدين مقبول أحمد، **زوابع في وجوه السنة قديما وحديثا**، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ص٩٣-٩٦.

٢- **إشكال المصطلح:**

يكمن إشكال المصطلح بالنسبة للحديث المشكل في أمرين اثنين:

أولاهما: التداخل الاصطلاحي للمشكل:

يكون هذا التداخل بين المشكل والمتشابه والمجمل والخفي ومختلف الحديث. فإن كان وجه العلاقة تنظيراً وتطبيقا تكثر تداخلاتها بين المشكل ومختلف الحديث باعتباره جزءاً من المشكل الحديثي مع وجود بعض الفوارق والخصوصية. فإن العلاقة من حيث التطبيق تتعسر إن لم تتعذر في حالة المقارنة بين المشكل والمتشابه حيث إن المتشابه وإن سلمنا نظريا بإمكانية وجود العلاقة بينه وبين المشكل في أوجه خفاء المراد، فإن لكل من المصطلحين ميدانه العامل فيه. فإن المتشابه لتعلقه بالأخبار الغيبية التي يستحيل إدراك معانيها بالطلب والتأمل مع لزوم الإيمان بها[٧٦] ـ المتشابه لا طريق لدركه حتى سقط طلبه ووجب اعتقاد الحقية فيه ـ مع ذلك فقد وقع خلط بين مرامي المشكل والمتشابه من الحديث، ولعل أشهر من انتهج ذلك ابن فورك في كتابه **مشكل الحديث وبيانه**، ذكر الأحاديث التي أشكلت على العلماء بسبب التشبيه في الصفات، فتعرض لها بالشرح والتأويل[٧٧]، مع التطرق قليلا للأحاديث المشكلة بأسباب أخرى ـ غير

٧٦- عن أبي سعيد وأبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله تعالى يمهل حتى إذا كان ثلث الليل الأخير نزل إلى السماء الدنيا فنادى: هل من مستغفر؟ هل من تائب؟ هل من سائل؟ هل من داعٍ؟ حتى ينفجر الفجر"، وفي رواية البخاري: "ينزل ربنا عز وجل إلى السماء الدنيا". وهذا من أحاديث الصفات ومن المتشابه الذي يفوض علم حقيقته إلى الله تعالى. قال ابن حجر: وقد اختلف في معنى النزول على أقوال: فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم. ومنهم من أنكر صحة الأحاديث وهم الخوارج. ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمنا به على طريق الإجمال منزّها لله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف. انظر: مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي، **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ، ج ١، ص ١٩٩. وانظر: **صحيح البخاري**، أبواب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، ج ١، ص ٣٨٤، حديث رقم: ١٠٩٤.

٧٧- أشار ابن تيمية إلى أن مفهوم التأويل وقع فيه اضطراب بين المتنازعين وهو عندهم ـ أي التأويل ـ ليس معناه معنى التأويل في التنزيل بل ولا في عرف المتقدمين من مفسري القرآن، فإن أولئك كان لفظ "التأويل" عندهم بمعنى التفسير، ومثل هذا التأويل يعلمه من يعلم تفسير القرآن ولهذا كان مجاهد إمام أهل التفسير ... وهذا هو الذي قصده ابن قتيبة وأمثاله ممن يقولون: إن الراسخين في العلم يعلمون التأويل ومرادهم به التفسير وهم يثبتون الصفات لا يقولون بتأويل الجهمية التي تصرف النصوص عن مقتضاها ومدلولها ومعناها. ولفظ "التأويل" في التنزيل هو الحقيقة التي يؤول إليها الخطاب وهي نفس الحقائق التي أخبر الله عنها ... وتأويل ما أخبر به عن نفسه هو نفسه المقدسة الموصوفة بصفاته العلية، وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله ولهذا كان السلف يقولون: =

التشبيه ـ، كحديث: "الدعاء يرد القضاء"(٧٨)، وحديث "لطم موسى عين الملَك" وغيرهما(٧٩). ومن هنا يظهر إقحام التأويلات في أحاديث غيبية تتعلق بالتشبيه الذي لا وجه للتأمل في إدراك معانيه(٨٠)، والأولى فيه الفصل المبين بينه وبين المشكل ولعل في ذلك عظيم فائدة وتوفير جهد الباحثين واستخدامها في ميادين السنة الأخرى لتستنير بها طريق الأمة وتستبين بها معالم السنن ومن ثم تضييق الخناق على باب الاستشكالات الذي بات يظهر يوما بعد يوم جراء ما تمر به الأمة من عصرنة وحداثة أثقلت كاهل

= الاستواء معلوم والكيف مجهول فيثبتون العلم بالاستواء وهو التأويل الذي بمعنى التفسير وهو معرفة المراد بالكلام حتى يتدبر ويعقل ويفقه، ويقولون: الكيف مجهول وهو التأويل الذي انفرد الله بعلمه وهو الحقيقة التي لا يعلمها إلا هو. وأما التأويل بمعنى: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح كتأويل: استوى بمعنى استولى ونحوه فهذا عند السلف والأئمة باطل لا حقيقة له؛ بل هو من باب تحريف الكلم عن مواضعه والإلحاد في أسماء الله وآياته. وأصل وقوع أهل الضلال في مثل هذا التحريف الإعراض عن فهم كتاب الله تعالى كما فهمه الصحابة والتابعون ومعارضة ما دل عليه بما يناقضه، وهذا هو من أعظم المحادة لله وللرسول لكن على وجه النفاق والخداع، وهو حال الباطنية وأشباههم ممن يتظاهر بالإسلام واتباع القرآن والرسالة ... وهو في الباطن من أعظم الناس مناقضة للرسول فيما أخبر به وما أمر به لكنه يتكلم بألفاظ القرآن والحديث ويضم إلى ذلك من المكذوبات ما لا يحصيه إلا الله ثم يتأول ذلك من التأويلات بما يناسب ما أبطنه من الأمور المناقضة لخبر الله ورسوله وأمر الله ورسوله، ويظهر تلك التأويلات لمستجيبيه بحسب ما يراه من قبولهم وموافقتهم له". انظر: ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، ج ٣، ص ٩٥.

٧٨- محمد بن عبد الله الحاكم أبو عبد الله النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، باب ذكر مناقب ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، ج ٣، ص ٥٨٤، حديث رقم ٦٠٨٣، قال الذهبي: فيه ابن قرين كذّاب.

٧٩- أبو بكر بن فورك، **مشكل الحديث وبيانه**، تحقيق وتعليق: موسى محمد علي، مطبعة حسان، القاهرة، ١٩٧٩م، "مشكل الحديث وبيانه" هذا الكلام يؤكده المصنف نفسه في خطبة الكتاب فيقول: "أما بعد فقد وفقت ـ أسعدك الله ـ بمطلوبكم ووفقنا لإتمام بما ابتدأنا به على تحري النصح والصواب إلى إملاء كتاب نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يوهم ظاهره التشبيه مما يتسلق به الملحدون على الطعن في الدين، وخصّوا بذلك الطائفة التي هي الظاهرة بالحق لساناً وبياناً، وقهراً وعلواً وإمكاناً، الطاهرة عقائدها من شوائب الأباطيل وشوائب البدع والأهواء الفاسدة". ومنهج ابن فورك في كتابه هو أنه يذكر الحديث الذي كان موضعاً للتشبيه والإشكال، ويضيف إليه كل الأحاديث التي وردت بنفس المعنى أو قريب منه، ثم يبدأ في تأويلها ودفع وجه الإشكال عنها.

٨٠- المتشابه انقطع رجاء معرفة المراد منه لمن اشتبه فيه عليه والحكم فيه اعتقاد الحقية والتسليم بترك الطلب والاشتغال بالوقوف على المراد منه، انظر: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، **أصول السرخسي**، ج ١، ص ١٦٩.

النصوص المقدسة ووضعت اللوم على تلك القيود الشرعية باعتبارها في أنظارهم المعطل الأوحد في سبيل رقي الأمم والشعوب.

أما الخفي والمجمل فإن أوجه التداخل أكثر شبها بينها وبين المشكل وأشار بذلك السرخسي بقوله: "حكم الخفي اعتقاد الحقية في المراد ووجوب الطلب إلى أن يتبين المراد(٨١). وفوقه المشكل... مأخوذ من قول القائل: أشكل على كذا أي دخل في أشكاله وأمثاله كما يقال: أحرم أي دخل في الحرم... وهو اسم لما يشتبه المراد منه بدخوله في أشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال. والمشكل قريب من المجمل ولهذا خفي على بعضهم فقالوا: المشكل والمجمل سواء ولكن بينهما فرق فالتمييز بين الأشكال ليوقف على المراد قد يكون بدليل آخر وقد يكون بالمبالغة في التأمل حتى يظهر به الراجح فيتبين به المراد، فهو من هذا الوجه قريب من الخفي ولكنه فوقه فهناك الحاجة إلى التأمل في الصيغة وفي أشكالها، وحكمه اعتقاد الحقية فيما هو المراد ثم الإقبال على الطلب والتأمل فيه إلى أن يتبين المراد فيعمل به. وأما المجمل فهو لفظ لا يفهم المراد منه إلا باستفسار من المجمل وبيان من جهته يعرف به المراد وذلك إما لتوحش في معنى الاستعارة أو في صيغة عربية مما يسميه أهل الأدب لغة غريبة. وموجبه اعتقاد الحقية فيما هو المراد والتوقف فيه إلى أن يتبين ببيان المجمل ثم استفساره ليبيّنه... وتبين أن المجمل فوق المشكل فإن المراد في المشكل قائم والحاجة إلى تمييزه من أشكاله والمراد في المجمل غير قائم ولكن فيه توهم معرفة المراد بالبيان والتفسير، وذلك البيان دليل آخر غير متصل بهذه الصيغة إلا أن يكون لفظ المجمل فيه غلبة الاستعمال لمعنى فمثلا قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾(٨٢)، فإنه مجمل لأن الربا عبارة عن الزيادة في أصل الوضع وقد علمنا أنه ليس المراد ذلك فإن البيع ما شرع إلا للاسترباح وطلب الزيادة، وإنما المراد الزيادة الخالية عن العوض في بيع المقدورات المتجانسة، واللفظ لا دلالة له على هذا فلا ينال المراد بالتأمل(٨٣).

ثانيا: مفهوم الإشكال والاستشكال:

بما أن الناس يتفاضلون في قرائحهم وأفهامهم كتفاضلهم في صورهم وألوانهم وجميع أمورهم

٨١- قال تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ (سورة النور، الآية: ٢)، قيل: هذا ظاهر في حق الزناة، خفي في حد اللوطي. انظر: أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، **أصول الشاشي**، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ، ج ١، ص ٨٠.

٨٢- سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

٨٣- نفس المرجع، ص ٨٥.

وأحوالهم، فربما يسمع الراوي حديثا فيتصور معناه في نفسه بألفاظ أخر بخلاف ماسمع عن غير قصد منه إلى ذلك. وذلك أن الكلام الواحد قد يحتمل معنيين وثلاثة، وقد تكون فيه اللفظة المشتركة التي تقع على الشيء وضده(٨٤)، لذلك كان الضابط فيه قوله صلى الله عليه وسلم: "نضّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلّغها فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العلم لله، ومناصحة أئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم فإن الدعوة تحيط من ورائهم"(٨٥)، فقضية الفهم لمراد قول النبي صلى الله عليه وسلم تحتاج لسلامة النية والمنهج والمعتقد وهذا ما برز فيه الصحابة رضوان الله عليهم فندرت عندهم الألفاظ المشكلة وانحصرت في دائرة اللبس الخفيف سرعان ما زال بزوال مؤثره، فهاهي أم المؤمنين أشكل عليها قوله صلى الله عليه وسلم: "من نوقش الحساب هلك"، فتبين لها أن مقصود قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾(٨٦) هو العرض. وغاية ما في الأمر أنه لم تكن هنالك استشكالات لقضايا الغيب والمتشابه وإنما انحصر الالتباس في الأخبار كمفهوم الهلاك، والتباس معنى الظلم، أما ما وقع بينهم من استدراكات تصحيحية فإنه في غالبه من قبيل الناسخ والمنسوخ(٨٧)، أو من قبيل الخاص والعام، أو من قبيل عدم العلم بأسباب الورود ...وهلم جراً.

٨٤- عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك**، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، ج ١، ص ٢٣٢. كقوله صلى الله عليه وسلم: "قصّوا الشوارب واعفوا اللحا" إعفاء اللحى قال أبو عبيدة: معناها وفروها لتكثر، وقال الباجي: يحتمل عندي أن يريد إعفاءها من الإحفاء لأن كثرتها أيضاً ليس بمأمور بتركه، قال وقد روي عن ابن عمر وأبي هريرة أنهما كانا يأخذان من اللحية ما فضل عن القبضة، وسئل مالك عن اللحية إذا طالت جداً قال: أرى أن يؤخذ منها ويقص. وهذا يدل على أن اللفظ يحتاج إلى ضوابط تحدد المعاني المرادة من تلك الألفاظ ولو لا ورود الروايات الأخرى الداعمة لتوفير اللحية لأصبح المشكل قائما ولكان دليلا للحلق والترك على السواء. وأبان ذلك الإمام النووي بقوله: "... فحصل خمس روايات: أعفوا وأوفوا وأرخوا وارجوا ووفروا، ومعناها كلها تركها على حالها. هذا هو الظاهر من الحديث الذي تقتضيه ألفاظه". انظر: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ، ج ٣، ص ١٥١.

٨٥- **سنن الترمذي**، كتاب العلم، باب ما جاء في الحثّ على تبليغ السماع، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ج ٥، ص ٣٤، حديث رقم: ٢٦٥٨.

٨٦- سورة الانشقاق، الآية: ٨.

٨٧- عن أبي بن كعب أنه قال: "كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهي عنه" الأبناسي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، ج ٢، ص ٤٦٠.

وما أن رحل هذا السرب الصافي ـ الصحابة ـ إلا وأن اتسعت دائرة الحديث المشكل وذلك لحضور عوامله ودواعيه. فإن كان المعول عليه في المشكل الحديثي طبيعة الفرد الشخصية واعتقاده وفكره ومن ثم البيئة المحيطة ـ وهذه في حد ذاتها من أجلّ معاول الاستشكال ـ فضلا عن المداخلة اللفظية والمعنوية بين المشكل والمستشكل. فتلك هي العوامل التي أدت لتعميق وتوسيع دائرة المشكلات الحديثية. والتي تجسدت ـ العوامل ـ في مذهبية فكرية سياسية أرهقت كاهل المتون الحديثية وجعلت منها عرضة لخلافاتها المذهبية والفكرية والسياسية. ومازالت تجدد الاستشكالات الحديثية بتجدد العوامل البيئية والاجتماعية المواتية فإن ما يشدوا به العصر من تكنولوجيا كونية، وحقوق مدنية أكثر تركيزا على قضايا المرأة والطفل، والحقوق الفردية، والحرية الاعتقادية غير المنضبطة تصادمت في بعض الأحيان مع الثوابت المقدسة مما أدى بدوره للتشكيك في كثير من الأحاديث النبوية التي في زعمهم تتنافى مع تلك المسلمات والمتطلبات العصرية، فأصبح رجم المحصن، وقطع السارق، وتعدد الزوجات، والحجاب، ينظر إليها بأنها قضايا تتنافى مع الروح العصرية، ومن أبرز أسباب الاستشكال المعاصر:

١- **منهج الانتقائية**: وهو مذهب برز فيه كثير من المتعلقين بجلباب الحضارة المعاصرة، فما أن يجدوا نصاً مردوداً أو رأيا يدعم قضاياهم إلا وهرولوا إليه تيمما وفرحا، وقس على ذلك حديث أبي بكرة في قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يفلح قوم ولّوا أمرهم مرأة "(٨٨).

٢- **المذهبية الفكرية المعاصرة**: فإن روح العصر والتئام العالم في بوتقة موحدة إعلاميا جعل أوجه المقارنة كثيراً ما تؤدي لتحميل ما لحق بالعالم الإسلامي من تخلف إلى عقدة الموروث الديني التليد الذي أصبح ـ في نظرهم ـ عقبة كأداة أمام هذا العالم المعاصر، قياسا على التحرر الغربي من الكنيسة. وغاب عليهم أو تغابوا أن المنهج الإسلامي منهج حياة متكامل وفيه خصوصية تميّزه عن غيره من الرسالات.

٨٨- **صحيح البخاري**، كتاب المغازي، باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر، ج ٤، ص ١٦١٠، حديث رقم: ٤١٦٣، عن أبي بكرة قال: لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام الجمل بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم قال: لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال: "لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة". لقد رمي الصحابي أبو بكرة راوي الحديث بالكذب بقذفه المغيرة بالزنا، ومن ثم ضربه أمير المؤمنين الحد وردّ شهادته لامتناعه عن التوبة بالقذف، هذه شبهات استشكلها دعاة حقوق المرأة وغيرهم، ولم يقل بها أحد من أهل العلم قديما وحديثا إلا الشيخ محمد سليمان الأشقر. وهي حجج مرجوحة ليس لها أساس من الصحة أجاب عنها العلماء وفندوا حججها بالقرآن والسنة والمشاهد التاريخية. انظر: **فتح الباري**، ج ١٣، ص ٥٦، والرابط: http://www.almanhaj.com/article216.htm

وهو الذي دعا للنظر في الكون المفتوح والاستفادة من مظاهر الطبيعة التي حباها الله تعالى بتلك المعطيات قال الله تعالى: ﴿ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ ٢٠ وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ﴾(٨٩).

إن هذا التطور المرحلي للظروف البيئية التي عصفت بالعالم الإسلامي منذ بدايته وما زالت جعلت قضايا الحديث المشكل تتمرحل وفق المؤثرات المحيطة حتى أصبح المصطلح أقرب لأن يفهم منه في الواقع المعاصر استشكال للأحاديث بدلا من إشكالات حديثية. حيث ساعدت البيئة المواتية على تولد قواعد في نقد الحديث وأصبح الميزان العقلي له عوامل مساعدة ظن واضعوها أنها أساس في تطوير المجتمع وقيادته لعالم التمدن فاستشكلت أحاديث تتعارض عقليا مع الحقائق العلمية، والتقدم التكنولوجي والرفاه الاجتماعي كما أسلفنا في البحث أعلاه، ومن ثم رمي ناقلوه من قبل أذناب الفكر الاعتزالي والشيعي، أرباب الحضارات من مستشرقين ومنظمات حقوقية وقرآنيون وعصرانيون فضلا عن التيار العلماني المعاصر. رموا ناقلوا الأخبار بأنهم زادت اهتماماتهم بالنقد الخارجي دون النظر في مقاصد تلك الألفاظ الحديثية، عليه فإن الحاجة ماسة لإلقاء نظرة عن القواعد في نقد المشكل الحديثي وهذا ما سيناقشه المحور التالي بعون الله تعالى.

المحور الثالث: الأسس المنهجية في نقد الأحاديث المشكلة:

بعد السبر في عدد من أسانيد المتون الحديثية المشكلة في كتب المتون، والرجال، والعلل، والشروح الحديثية، وكتب التخريج الحديثي، تبين أن قضية الإشكال تعددت أسبابها وهي في مجملها تنحصر في مضمونين اثنين: ما يتعلق بالسند والمتن، والثاني: اختلاف قواعد القراءة للألفاظ الحديثية. وبهذا المضون الثاني تتعدى فيه قضية المشكل إلى قضية استشكال للمتون الحديثية ـ كما مرّ آنفاً ـ وهذا يظهر جليا عند التأمل في الظروف البيئية الممرحلة التي شهد العالم الإسلامي من خلالها انقساماته المذهبية الفكرية. والتي ساعدت بدورها على توليد قواعد متباينة في قراءة المتون الحديثية، الأمر الذي ما انفكت تعاني منه الأمة الإسلامية. سيما في الواقع المعاصر الذي شهد استشكالات غلب عليها طابع الميزان العقلي المجرد والذي ظن واضعوه أنه أساس في تطوير المجتمع وقيادته لعالم التمدن. فاستشكلت على أساسه أحاديث تتعارض ـ في زعمهم ـ مع الحقائق العلمية، والتقدم التكنولوجي، والرفاه الاجتماعي. وهي جزء من حملة أطلقها المستشرقون وقفى آثارهم فيها طائفة من المسلمين وَسَمُوا فيها نقلة الأخبار بأن جُلَّ

٨٩- سورة الذاريات، الآيتان: ٢٠-٢١.

اهتماماتهم تعلقت بالنقد الإسنادي دون النظر في مقاصد الألفاظ الحديثية(٩٠).

وبناءً على تلك المداخلة التمهيدية للمبحث الذي جاء خاتما ومستنبطا للأسس ذات المنهجية العلمية المتبعة في نقد الرواية المشكلة والذي يعد بدوره تقعيداً للمفاصلة والمايزة المضبوطة بين الألفاظ المشكلة وما داخلها من مصطلحات نتيجة علاقة تشابه في وجه من وجوه المحتوى التعريفي لكل مصطلح ومن ثم إظهار الضوابط النقدية والعقلية الفاعلة في قراءة الألفاظ المتنية المعنية بالمشكل مما ارتأيت أن يخدم البحث من عدة جوانب أهمها:

- إبراز المجالات التي تكثر فيها الألفاظ الحديثية المشكلة ومدى علاقتها بالعلوم الدينية المختلفة.
- الحد من ظاهرة ازدياد الإشكالات الحديثية لطالما قسما كبيراً منها تعلق بالإدراك الذهني الذي في حد ذاته متأثراً بعوامل عقدية تعبدية نفسية بيئية فسيولوجية.
- إخراج كثير من الأحاديث الغيبية التي مجالها التشبيه الذي يجب الإيمان به مع استحالة إدراك كنهه مما لا طائل للبحث خلفه وهي من مسلمات الأمة التي لا تقبل التشكيك والمجادلة.

وانطلاقا من ذلك فإن الأسس المنهجية في بناء قواعد متكاملة فاعلة في نقد المشكل الحديثي تتمحور حول: دراسة أسانيد ومتون الألفاظ المشكلة، النظر في أسباب ورود الحديث، الضوابط العقلية في نقد المتن. التكامل الممرحل لنقد المتون المشكلة "الشمولية في دراسة المتون المشكلة، التداخل المعرفي لمصطلح المشكل، ضوابط القراءة في المتون الحديثية". ووفق هذه النظرية تبين ـ حسب مارزقنا الله من فهم ـ أن أبرز القواعد النقدية للألفاظ الحديثية المشكلة تتمثل في القواعد التالية:

١- التداخل الاصطلاحي.

٢- القبول والرد للأخبار المشكلة.

٣- ظاهرة التعارض.

٤- التفاوت الإدراكي.

٥- الميدان العملي للأحاديث المشكلة.

٩٠- إن حجج منكري السنة حديثا لا تعدو حجج منكري السنة قديما، وهو إنكار ليس مبنيا على علم وفهم، ولكنه قائم على سوء فهم ونوايا خبيثة جراء الاستعمار الفكري يونانيا قديما وغربيا حديثا، انظر: محمد مصطفى الأعظمي، **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، الرياض، ط٤، ١٩٨١م، ج ١، ص ٤١.

أولاً: التداخل الاصطلاحي:

تنبني الدراسة المنهجية أيًّا كان نوعها، في أساسها على تحديد التعاريف الاصطلاحية مما يسهم بدور بناء في دراسة متكاملة بعيدة من التداخل. ولقد أشرنا في المحور السابق لقضية التداخل الاصطلاحي وإسهاماتها في قضايا المشكل الحديثي. ويتناوله البحث في هذا المحور كقاعدة فاعلة في تمييز وجوه الإشكال من الاستشكال، ضف إلى ذلك دورها في تحديد مفهوم الإشكال وحصر مراميه ومقاصده(٩١). سيما أن قضية المشكل تتعلق بالحديث الشريف الذي يحوي جانب البيان والتأكيد للقرآن الكريم. وهو في ذات الوقت الجانب التطبيقي للإسلام عملا ومعتقداً. فإنه بهذا المفهوم انبنى على الكمال والوضوح والسهولة.

والناظر في قواعد المصطلحات الحديثية يجدها قواعد فاعلة في ضبط التعامل مع الحديث الشريف وهي ـ المصطلحات ـ أكبر معين على تحديد الميادين العملية للمشكل وما داخله من المتشابه والخفي .... إلخ. إن كان المشكل لا يعدو مرحلة اللبس في متن اللفظ الحديثي المعني والذي له ارتباط وثيق بنقلة الأخبار وإدراكات القراء فقد يكون سبب اللبس خطأ في النقل وهو في ذات الوقت نتج عن قراءة الراوي الإدراكية له وخذ على ذلك مثالاً قول أبي هريرة: "من غسّل ميتا اغتسل ومن حمل جنازة توضأ"(٩٢). فهو لبس نتج لقراءته من زاوية معينة، وقد يكون هذا اللبس ناتج عن القراءة المقارنة بين المنقول والمنقول، أو بين المنقول والمعقول وهذا فيما ظاهره متعارضا مع القرآن أو الحديث، أو التاريخ، أو العقل. لذا فإن وجه الشبه والتداخل تكمن في نوعية اللبس بين المشكل وغيره من المصطلحات والوجه الحامل للتفريق من حيث العمل. فإن الإشكال لا يعدو اللبس فيه إلا في الواقع المحسوس من عالم الشهادة وهو متضمن للمجمل(٩٣) والخفي ومختلف الحديث من وجوه مع فوارق في الوظيفة. أما في علاقته مع المتشابه فإنه لا وجه من حيث العمل للمقارنة والتداخل، فإن المتشابه تلتبس فيه عقول القارئ بشيء خارج حدوده وأبعد من أن يدرك بالعقول البشرية المجردة وذلك لتعلقها بعالم الغيب، كحديث

٩١- وبناءً عليه فإن الحدود الاصطلاحية للمشكل من أَجَلِّ فوائدها تحجيم المزايدة في الاستشكالات الحديثية وهي بهذه الوظيفة حاصرة لدور العقل في نقد متون الحديث وفق ضوابط متزنة من غير إفراط ولا تفريط.

٩٢- **سنن أبي داود**، كتاب الجنائز، باب في الغسل من غسل الميت، ج ٢، ص ٢١٨، حديث رقم: ٣١٦١.

٩٣- المجمل هو: ما خفي المراد منه ولا يدرك بنفس اللفظ إلا ببيان من المجمل سواء كان ذلك لتزاحم المعاني المتساوية الإقدام، أو لغرابة اللفظ، أو لانتقاله من معناه الظاهر إلى ما هو غير معلوم. كالصلاة والزكاة والربا، فإن الصلاة في اللغة الدعاء وذلك غير مراد وقد بيّنها النبي صلى الله عليه وسلم بالفعل، انظر: **التعريفات**، ج ١، ص ٢٦١.

النزول: "ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له"(٩٤). علّق عليه الإمام النووي بقوله:" ... من أحاديث الصفات ... مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد ولا يتكلم في تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق..."(٩٥).

عليه فإن النقد البناء الهادف من قضية المشكل الحديثي ينبغي عندها التفريق والمفاصلة الاصطلاحية للمشكل ومداخلاته. وهو مدخل عظيم للتقعيد لهذه القاعدة المميزة بين تلك المصطلحات، وهي قاعدة بناءة في المجال التنظيري لمفهوم المشكل وبيان حدوده ومراميه ومجاله العامل فيه. إن الناظر في التداخل المعرفي الاصطلاحي بين المشكل والمتشابه يلاحظ أنه زاد من توسيع دائرة المشكلات الحديثية(٩٦) ـ كما مثلنا سابقا بمشكل ابن فورك ـ مع أن قضية المشكل في أساسها معضلة في حاجة لحلول.

ثانياً: قاعدة إثبات الأحاديث المشكلة:

هذه القاعدة تدور حيثياتها حول التعريف بالمنهجية السليمة المتبعة في إثبات الحديث المشكل ومنهج العلماء في تصحيحه واعتباره نصا ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأثر ذلك على قضية الإشكال والاستشكال لأنه، وإن جاءت الأحاديث المشكلة مقبولة، فإن أوجه النقد قد تظهر جانبا يساعد بدوره في الطعن في إثباته. ومع أن الإشكال متعلق بمتون الأحاديث المقبولة إلا أن جوانب عديدة من التفسيرات الإشكالية وكشف وجوه الإشكال تتعلق بقضايا الإسناد(٩٧) وبالتالي فإنها في الغالب تتعلق بعلم العلل الحديثية التي من أهم بحوثها التفسير لتلك العلل القادحة في الأحاديث المقبولة، ويتجلى ذلك

٩٤- **صحيح البخاري**، أبواب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، ج ١، ص ٣٨٤، حديث رقم: ١٠٩٤.

٩٥- قال أبو حاتم: "صفات الله جل وعلا لا تكيف ولا تقاس إلى صفات المخلوقين" انظر: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، باب ذكر البيان بأن رجاء المرء استجابه الدعاء في الوقت الذي ذكرناه إنما هو كل ليلة من سنته، ج ٣، ص ١٩٩، حديث رقم: ٩٢٠.

٩٦- قال الشاطبي:"...المشكل الملتبس إنما هو إشكال وحيرة لا بيان وهدى لكن الشريعة إنما هي بيان وهدى فدل على أنه ليس بكثير"، **الموافقات**، ج ٣، ص ٨٧.

٩٧- انظر: خالد الدريس، **نقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث عند علماء الجرح والتعديل**، ملتقى أهل الحديث على الرابط التالي: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=85894 وعزاه لمجلة **إسلام المعرفة**. تاريخ الزيارة ٩-٧-٢٠٠٨م.

بوضوح عند التفصيل في قواعد الإثبات للحديث. وبالتأمل في المواعين النقدية المشترطة في قبول الرواية وهي: اتصال السند(٩٨)، الضبط، العدالة(٩٩)، عدم الشذوذ، وعدم العلة، المتابعة. فإن مظاهر تلك الشروط ساهمت في إبراز المصطلحات الحديثية المختلفة كالناسخ والمنسوخ، والمؤتلف والمختلف، والمقلوب، والمضطرب، والمصحف، والمحرف، والمتروك والمنكر،.. فضلا عن المبهم والمهمل والمتشابه، والمشكل...، مما ساعدت بدورها في إكمال تقويم الرواية. وعلى هذا فإن حيثيات البحث تستدعي إمعان النظر في استنباط قواعد في تقويم المشكل من الروايات وذلك من معطيات المصطلحات المعينة في طرق تقويم الحديث. فإن البحث عن صحة المشكل أولى من البحث في طرق تأويله وفهمه هذا فضلا على أن إزالة اللبس يتعلق كثير من أمرها بتقويم الرواية قبولا وردًّا(١٠٠). بناء على ذلك فإن التقعيد النظري لهذه القاعدة يقتضي تقسيمها إلى نقطتين أساسيتين هما:

٩٨- المعتبر في الأسانيد المتصلة الصيغة الاتصالية، فإن الصيغة الاتصالية التي تُفْهم المباشرة وغير المباشرة يؤخذ في الاعتبار حال قائلها، وعلى ذلك اشترطوا في حديث المدلس شروطا لقبول روايته واتصال سنده ... وعلى ذلك فقس ما خفي انقطاعه كالمعنعن، والمعاصر الذي لم يثبت لقياه... أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي العسقلاني، **طبقات المدلّسين**، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان: ط ١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ج ١، ص١٣-١٤. قسم علماء الحديث المدلسين لخمس طبقات تحدد قبول وردّ روايات المدلّسين: "... **الثالثة**: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردّ حديثهم مطلقا ومنهم من قبلهم. **الرابعة**: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد،...).

٩٩- عند إمعان النظر في التحليل اللغوي لكلمة عدالة والاستعمال القرآني لها فإنها مع الصفات المذكورة فيها من التقوى والمروءة، دالة على الاستقامة والوسطية في النقل والنقد، لأن العدالة هي التي أقام الله عليها موازين السموات والأرض وهي صفة ربانية تعني في جوهر محتواها الحيادة المطلقة في تقييم الأخبار والإنشاء، لذلك فإن علماء الحديث جعلوا العدالة شرطاً يعد فقدها عنصراً قوياً لتضعيف الحديث على الإطلاق وعدم جبره بحال من الأحوال. عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي، **مقدمة في أصول الحديث**، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط ٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ج ١، ص ٦١-٦٢.

١٠٠- **الشفا**، ج ٢، ص ٢٥١. وأشار لذلك القاضي عياض في كتابه:... ما ورد من أخباره وأخبار سائر الأنبياء عليهم السلام في الأحاديث مما في ظاهره إشكال يقتضي أموراً لا تليق بهم بحال ويحتاج إلى تأويل وتردد احتمال فلا يجب أن يتحدث منها إلا بالصحيح ولا يروى منها إلا المعلوم الثابت. ورحم الله مالكا فلقد كره التحدث بمثل ذلك من الأحاديث الموهمة للتشبيه والمشكلة المعنى... فأما ما لا يصح من هذه الأحاديث فواجب ألا يذكر منها شيء في حق الله ولا في حق أنبيائه ولا يتحدث بها ولا يتكلف الكلام على معانيها والصواب طرحها وترك الشغل بها إلا أن تذكر على وجه التعريف بأنها ضعيفة المقاد واهية الإسناد، وقد أنكر الأشياخ على أبي بكر بن فورك تكلفه في مشكلة الكلام على أحاديث ضعيفة موضوعة لا أصل لها أو منقولة عن أهل الكتاب الذين يلبسون الحق بالباطل، كان يكفيه طرحها ويغنيه عن الكلام التنبيه على ضعفها إذ المقصود بالكلام على مشكل ما فيها إزالة اللبس واجتثاثها من أصلها وطرحها أكشف للبس وأشفى للنفس.

البحث في أوهام الرواة:

نعني بهم العدول الضابطين[١٠١]. لأن البحث منحصر في زاوية الأحاديث المقبولة مما يعني بالأحرى كشف علل تبرز أسباب الإشكالات في المقبول من الروايات، لذلك فإن معظم القضايا الباحثة في المشكل ذات علاقة وثيقة بالعلة، وبالأحرى في الوهم الذي يعتري الرواة المعدلين؛ لذلك فإن جوانب النقد لمرويات الثقات هي الدلائل بالقرائن ولو في رواية على أن الحمل فيها على راوٍ أو رواة بأعينهم، أو بالأحرى تحديد صاحب الخطأ في الرواية وهو في ذات السياق لا تحجب عنه الثقة إلا إذا كثر خطؤه، ولمعرفة الراوي المتهم لا بد من اتباع طريقة السبر والتقسيم، فتوضع عندئذٍ مسؤلية تلك الرواية المشكلة على مواضعها ويقال إن الحمل فيه على فلان[١٠٢]، مثال لذلك حديث: "مثل المنفق والمتصدق كمثل رجل عليه جبتان أو جنتان من لدن ثديهما إلى تراقيهما فإذا أراد المنفق "وقال الآخر فإذا أراد المتصدق" أن يتصدق سبغت عليه أو مرت وإذا أراد البخيل أن ينفق قلصت عليه وأخذت كل حلقة موضعها حتى تجن بنانه وتعفو أثره قال: فقال أبو هريرة: "فقال يوسعها فلا تتسع"[١٠٣]. قال القاضي عياض: "وقع في هذا الحديث أوهام كثيرة من الرواة وتصحيف وتحريف وتقديم وتأخير ويعرف صوابه من الأحاديث التي بعده، فمنها مثل المنفق والمتصدق وصوابه مثل المنفق والبخيل، ومنها كمثل رجل وصوابه كمثل رجلين عليهما جنتان، ومنها قوله جبتان أو جنتان وصوابه جنتان..."حتى تجن بنانه وتعفو أثره" في هذا الكلام اختلال كثير لأن قوله تجن بنانه وتعفو أثره إنما جاء في المتصدق لا في البخيل وهو على ضد ما هو وصف البخيل من قوله قلصت كل حلقة موضعها وقوله يوسعها فلا تتسع وهذا من وصف البخيل فأدخله في وصف المتصدق فاختل الكلام وتناقض ومعنى يعفو أثره أي يمحي أثر مشيه بسبوغها وكمالها وهو تمثيل لنماء المال بالصدقة والإنفاق والبخل بضد ذلك"[١٠٤]. وفي حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أسري به

١٠١- يقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته. انظر: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، ج ١، ص ٢٣٦.

١٠٢- صلاح الدين الأدلبي، **منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي**، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م، ص ٧٥-١٠٠.

١٠٣- **صحيح مسلم**، كتاب الزكاة، باب مثل المنفق والبخيل، ج ٢، ص ٧٠٨، حديث رقم: ١٠٢١.

١٠٤- المصدر السابق، ج ٢، ص ٧٠٨، وانظر: بدر الدين العيني، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م، ج ٣، ص ٣٠٩.

قبل الوحي، حُمِلَ الخطأ فيه على شريك حيث أنكر روايته قال النووي: "أوهام أنكرها العلماء من جملتها أنه قال ذلك قبل أن يوحى إليه وهو غلط لم يوافق عليه وأيضاً العلماء أجمعوا على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء فكيف يكون قبل الوحي" كما أنكرها عليه الخطابي وابن حزم وعبد الحق والقاضي عياض وقد صرّحوا بأن شريكا تفرّد بذلك(١٠٥).

النظر في متن المشكل من الأحاديث:

أما النظر في المتون التي ظاهرها مشكل تُقَيَّمُ بالقواعد والموازين التي يعرف بها وجوه الشذوذ والإعلال، ومخالفة الثوابت الشرعية والوقائع التاريخية وهذه الناحية يعد استخدام الجانب النقدي فيها أمراً بالغ الأهمية يحتاج الباحث فيه إلى حاضرة ذهنية قادرة على إعمال المقايسة بشكل يخرجها من الخلل والإخلال. وهذا بدوره يخرج كل جانب احتمل تاويلا أو حمله على وجه آخر أو نحى منحى الخاص ووجد له مخرجا أزال التعارض. فإن قضية الإشكال ووجه الإلباس يزول. لذا فإن اكتمال جوانب إثبات الحديث تساعد بدورها في ترسيخ هذا المفهوم وهو أن المقايسة في غاية الأهمية وبالغ المنفعة في سبيل إزالة متعلقات اللبس والإشكال من ألفاظ الحديث.

ثالثاً: قاعدة التعارض في الأحاديث المشكلة:

وهذا وجه من وجوه أسباب ومظاهر الإشكالات الحديثية، بل إن مظنة الإشكال انبنت في غالبها على مخالفة ظاهر الحديث للأدلة النقلية والعقلية. لذا قصدت من جعل التعارض ـ بين المشكل وأدلة النقل والعقل ـ قاعدة في ضبط مفهومه ـ التعارض ـ وبيان حدوده وشروطه وأبعاده. بعد أن تبين جليا استحالة تعارض أقواله صلى الله عليه وسلم مع الأدلة الشرعية المعتبرة نقلية كانت أو عقلية مما يبقي أوجه المشكل في المخالفة الظاهرية العرضية للقرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو التاريخ أو العقل... إلخ(١٠٦).

١٠٥- العيني، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، ج ٢٥، ص ٢٥٦.

١٠٦- محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي، **اختلاف الحديث**، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ج ١، ص ٤٨٤. "... أن الله أحكم فرضه بكتابه وبين كيف ما فرض على لسان نبيّه وأبان على لسان نبيّه ما أراد به العام والخاص كانت كذلك سنته في كل موضع لا تختلف وأن قول من قال تعرض السنة على القرآن فإن وافقت ظاهره وإلا استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث جهل لما وصفت فأبان الله لنا أن سنن رسوله فرض علينا بأن ننتهي إليها لا أن لنا معها من الأمر شيئاً إلا التسليم لها واتباعها ولا أنها تعرض على قياس ولا على شيء غيرها وأن كل ما سواها من قول الآدميين تبع لها ".

قال الشافعي: ولا تكون سنة أبدا تخالف القرآن[١٠٧]. عليه فإن ظاهرة التعارض في أصلها انبنت على المصالح الشرعية التي لا سبيل لفهمها إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم. فبعد أن علم أن مصدر الوحيين هو الله تعالى تبين أن من حكم الله تعالى أن شرع النسخ وشرع التقييد لمطلقات الشريعة كما شرح التخصيص من عموميات الأحكام لطفا ورحمة وحكمة. وجعل كل ذلك بالبيان النبوي الكريم. ولقد فهم السلف الصالح مقاصد الشرع ومراعاته لمصالح العباد فقبلوا دين الله تعالى وفق البيان النبوي الكريم، لذلك فإن جانب اللبس الذي لحق بالسنة الشريفة كان في حدود التباس الفهم للحديث والذي سرعان ما يزول بزوال أسبابه، ومن أمثلته ما أشكل على أم المؤمنين حفصة قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يدخل النار إن شاء الله[١٠٨] من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها"[١٠٩] فقالت بلى يا رسول الله فانتهرها فقالت حفصة: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾[١١٠] فقال النبي صلى الله عليه وسلم: قد قال الله عز وجل: ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا ﴾[١١١] فأزال صلى الله عليه وسلم إشكالها بأن ذكرها بتمام الآية، ففيه أنه صلى الله عليه وسلم أقرها على فهمها المذكور وأنه على ذلك أجابها بما خلاصته أن الدخول المنفي في الحديث هو غير الدخول المثبت في الآية وأن الأول خاص بالصالحين ومنهم أهل الشجرة والمراد به نفي العذاب عنهم[١١٢]. ولا شك أن منهجية ضبط التعارض الحديثي مع المنقول والمعقول ذات فاعلية في كشف أوجه اللبس وهي تكتمل جوانبها عن طريق البحث والسبر والاستقراء الذي يُعْنَى به جمع الأدلة

١٠٧- الشافعي، **كتاب الأم**، باب الصوم، خرّج أحاديثه وعلق عليه: محمود مطرجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ج ٧، ص ٤٨٣.

١٠٨- قال النووي: "قال العلماء معناها لا يدخلها أحد منهم قطعا. ثم قال: إن شاء الله للتبرك لا للشك، لأنه لا يدخلها أحد منهم قطعا"، انظر: النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ج ١٦، ص ٥٨.

١٠٩- **صحيح مسلم**، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أصحاب الشجرة أهل بيعة الرضوان رضي الله عنهم، ج ٤، ص ١٩٤٢، حديث رقم: ٢٤٩٦.

١١٠- سورة مريم، الآية: ٧١.

١١١- سورة مريم، الآية: ٧٢.

١١٢- النجاة من الشرّ لا تستلزم حصوله بل تستلزم انعقاد سببه، وتقتضي أنهم كانوا معرضين للعذاب الذي انعقد سببه وهذا هو الورود، انظر: ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، ج ٣، ص ٣١١. وأصل الورود هو المر على الصراط: روي ذلك عن جابر بن عبد الله وعبد الله بن مسعود وكعب الأحبار وخالد بن معدان وأبي نضرة وهو قول السدي، انظر: أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري ابن عبد البر، **الاستذكار**، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ج ٣، ص ٧٥.

المتعارضة بعيداً عن الانتقائية التي انتهجتها الفرق الفكرية في التعامل مع السنة النبوية كإنكار أحاديث نكاح البنت على عمتها وخالتها، وإنكار أحاديث رؤية الله في يوم القيامة، وهي منهجية غير معتبرة في مجال النقد الحديثي فضلا عن استخدامها في كشف وجوه الإشكال من ظاهر المتون الحديثية.

رابعاً: التفاوت الإدراكي في فهم النصوص الحديثية:

هذه القاعدة فاعليتها في التمييز بين تفاوت المدارك وذلك بمعرفة حدودها واعتباراتها ومسبباتها وضوابطها وآثارها على واقع القراءة في الحديث النبوي الشريف. وبما أن التفاوت الإدراكي متأثراً بالمعتقد والشخصية والبيئة ـ وهي من أجل معاول الاستشكال ـ فضلا عن المداخلة المعنوية للألفاظ..[١١٣]، ومن ثم تقادم الزمان وتباعده عن عصر النبوة قال ابن تيمية: "كل من كان عن الشرائع أبعد كان اضطرابهم في عقلياتهم أكثر كالفلاسفة فإن بينهم من الاختلاف في عقلياتهم ـ حتى في المنطق والهيئة والطبيعيات ـ ما لا يكاد يحصى وكلامهم في الإلهيات قليل وعلمهم بها ضعيف ومسائلها عندهم يسيرة"[١١٤]. فإن كانت هذه العوامل هي المؤثرة في تفاوت المدارك البشرية فإن المدارسات التطبيقية في ظاهرة استشكال الحديث تكاد تنحصر مسبباتها وآثارها في ذات العوامل المعنية؛ لهذا تباينت مظاهر المشكل عبر التاريخ الإسلامي المديد بتباين المدارك الفكرية ومؤثراتها السالفة الذكر، فما استشكله الصحابة والمحدثون والمعتزلة والخوارج والشيعة والقرآنيون والحداثيون يعكس توجه كل مدرسة ومعتقدات أصحابها وقناعاتهم وبيآتهم فضلا عن أدبياتهم.

لذا فإن المنهجية السليمة أن تكون للمدارك المستعملة في فهم السنة واستنباط أحكامها ضوابط تلتزمها وبعد المدارسة والتحليل تبين أن هذه الضوابط تتمثل في:

ـ **دراسة الشخصية**: من حيث معتقدها ومنهجها وبيئتها وفوق ذلك سلوكها، وهذه مظان التقويم التي انبنى عليها منهج تعديل وتجريح الرواة فإن العدالة دالة على حسن السريرة وصفاء النية وإخلاص العمل. حيث من كان هذا ديدنه فإن مداركه لا تكاد تتخطى مدلولات الحديث ومقاصده. ولنا في ذلك أمثلة في أصحاب مدرسة النبوة عليهم رضوان الله تعالى، عن أبي موسى قال: "ما أشكل علينا

١١٣- قد ينشأ الإشكال لغربة في اللفظ، أو لدقة في المعنى، أو لاشتراك معنيين أو أكثر في لفظ.... انظر: محمد أبو الليث الخيرآبادي، "مختلف الحديث ومشكله"، العدد الأول، ٢٠٠٥م، مجلة **الدراسات الإسلامية**، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد، باكستان، ص ١٤٨.

١١٤- **درء تعارض العقل والنقل**، ج ٣، ص ٣١١.

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث قط فسألنا عائشة إلا وجدنا عندها منه علما"(١١٥)، فكانت قرائحهم صافية وأذهانهم سائلة وعدالتهم بائنة فقلّ عندهم الإشكال وانحصر في دائرة اللبس الخفيف الذي سرعان ما زال بزوال مؤثره. يدرك هذا من مدارسة أحوالهم مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكثروا من سؤاله. بل تعدت ثقتهم بأن يأخذوا الحديث من بعضهم البعض والرسول صلى الله عليه وسلم بين ظهرانيهم قال البراء بن عازب: "ما كل ما نحدثكم به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن سمعناه وحدثنا أصحابنا وكنا لا نكذب"(١١٦).

- **النظر في اللفظ المشكل**: إن أهمية ضبط المفاهيم تأخذ في الاعتبار اللفظ المشكل ودرجات تفاوت الإشكال الذي لا يتجاوز في بعضها اللبس الخفيف، أو اللفظ المحتمل لعدة معاني وهو ذو مجال للاجتهاد في فهم النص ففي غزوة ذات السلاسل صلى عبد الله بن عمرو بن العاص بأصحابه الصبح تيمما فقال: احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيممت ثم صليت بأصحابي الصبح فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: "يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟" فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت إني سمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمًا﴾(١١٧). فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئاً"(١١٨)، قال النووي: "لم يَلُمْ رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرواً فكان ذلك تقريراً دالا على الجواز ووقع في رواية الكشميهني فلم يعنفه بزيادة هاء الضمير وفي هذا الحديث جواز التيمم لمن يتوقع من استعمال الماء الهلاك سواء كان لأجل برد أو غيره، وجواز صلاة المتيمم بالمتوضئين، وجواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، فالشاهد في هذه القضية أن الاستشكال ورد في اختلافهم في إمامة المتيمم للمتوضئين، ومن ثم موجبات التيمم الذي في مفهوم ابن عمر أنه طهارة كاملة تشرع عند العجز عن استعمال الماء لذا أبقاه النبي صلى الله عليه وسلم على صورته التي أظهرت فهمين مختلفين، وفي هذا توسيع لدائرة المعرفة وتشريع

١١٥- **سنن الترمذي**، كتاب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب فضل عائشة رضي الله عنها، ج٥، ص٧٠٥، حديث رقم: ٣٨٨٣.

١١٦- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، ج ١، ص ٥٠٣.

١١٧- سورة النساء، الآية: ٢٩.

١١٨- **سنن أبي داود**، كتاب الطهارة، باب إذا خاف الجنب البرد أيتيمم، ج ١، ص ١٤٥، حديث رقم: ٣٣٤، وهو حديث صحيح أورده البخاري في التعليق، قال ابن حجر: إسناده قوي وعلقه بصيغة التمريض لكونه اختصره، انظر: **فتح الباري**، ج ١، ص ٤٥٤.

لمرونة التعامل مع الألفاظ المقدسة وأن كل فهم مخالف لا يخرج عن دائرة المعقول والمشروع فهو محتمل حيث إن الألفاظ المقدسة حمالة لوجوه متعددة.

وعلى العكس من ذلك فإن بعض الإشكالات لا تحتمل الانفتاح في الفهم لأن اللفظ لم يحتمل فيها غير معنى واحد كما تبين ذلك من تفسيره صلى الله عليه وسلم للظلم بالشرك وهو بيان لعظمة السنة، وسمو مقاصدها فحيث إن فتح المجال في احتمال اللفظ أكثر من معنى سيخل بالوسطية التي دعا الإسلام للتمسك بها بل يجعله يتعارض مع ثوابت الإسلام الذي يتماشى مع الفطرة الربانية فالخطأ أقرّه الإسلام ودعا من الرجوع عنه قال الخطابى إنما شق عليهم لأن ظاهر الظلم الافتيات بحقوق الناس وما ظلموا به أنفسهم من ارتكاب المعاصي فظنوا أن المراد معناه الظاهر"(١١٩).

خامساً: الميادين العملية للأحاديث المشكلة:

بما أن الحديث هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي وهو في ذات المقام المبيّن والمؤكد والمفهم لمراد الله تعالى في كتابه العزيز مما جعله من البيان والسهولة أن راع تفاوت الأفهام وطبيعة الاختلاف الناشئ بين الناس، وعلى وفق ذلك فهمه الصحابة وبموجبه نهوا عن التكلف ودعوا إلى التبسيط وإظهار مراد النبي صلى الله عليه وسلم للناس بما هو مفهوم وبين، فهذا أثر عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه يقول فيه: "حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذّب الله ورسوله"(١٢٠). فجاءت مفردات الدين الإسلامي في المعاملات والمعتقدات والعبادات متماشية مع فطرية الناس بعيدة عن التكلف والتعقيدات والمزايدات. وفوق ذلك وردت ألفاظ حديثية أشكل على الناس فهمها وهي ليست بذات الكثرة، ولكن أحدثت تباينا في بيان مدلولاتها تفرق الناس على أثره بين طاعن ومدافع، مما أحوج لمعرفة الميدان العملي لتلك الأحاديث مما يسهم بدوره في النقد البناء لظاهرة المشكل الحديثي ويصبح ذا أثر إيجابي ونتائج ملموسة تسهم في القراءة السليمة وحفظ قداسة السنة النبوية ومصدريتها للتشريع الإسلامي سيما بعد أن علمنا أن الدين الإسلامي انبنى على سنة واضحة المعالم خالية من الإشكالات الحديثية مما هو مستقرأ من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم في تحديثه وأفعاله وإقرارته وجميع أحواله التي انبنى عليها العمل من الكمال والبيان والوضوح ما لا وجه لاستشكالها. على ذلك جاءت قراءة مالك والقاضي عياض وكثير من

١١٩- **شرح النووي على مسلم**، ج ٢، ص ١٤٣.

١٢٠- **صحيح البخاري**، كتاب العلم، باب من خصّ بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا، ج ١، ص ٥٩، حديث رقم: ١٢٧، أي إذا حدّث الناس بما يشتبه عليهم ولا يعرفونه ربما كذّبوا بما جاء عن الله تعالى أو عن رسوله صلى الله عليه وسلم.

العلماء واستقرائهم أن كثيرا من المشكل الحديثي متعلق بأخبار لا ينطوي تحتها عمل شرعي فكرهوا روايتها وتشهيرها. وأشار القاضي عياض لذلك بقوله: "...ما ورد من أخباره وأخبار سائر الأنبياء عليهم السلام في الأحاديث مما في ظاهره إشكال يقتضي أموراً لا تليق بهم بحال ويحتاج إلى تأويل وتردد احتمال فلا يجب أن يتحدث منها إلا بالصحيح ولا يروى منها إلا المعلوم الثابت. ورحم الله مالكا فلقد كره التحدث بمثل ذلك من الأحاديث الموهمة للتشبيه والمشكلة المعنى وقال: ما يدعو إلى التحدث بمثل هذا؟ فقيل له: إن ابن عجلان يحدث بها فقال:لم يكن من الفقهاء وليت الناس وافقوه على ترك الحديث بها وساعدوه على طيها فأكثرها ليس تحته عمل، وقد حكي عن جماعة من السلف بل عنهم على الجملة ـ أنهم كانوا يكرهون الكلام فيما ليس تحته عمل والنبي صلى الله عليه وسلم أوردها على قوم عرب يفهمون كلام العرب على وجهه وتصرفاتهم في حقيقته ومجازه واستعارته، بليغه وإيجازه فلم تكن في حقهم مشكلة ثم جاء من غلبت عليه العجمة داخلته الأمية فلا يكاد يفهم من مقاصد العرب إلا نصها وصريحها ولا يتحقق بإشاراتها إلى غرض الإيجاز ووحيها وتبليغها وتلويحها فتفرقوا من تأويلها وحملها على ظاهرها شذر مذر فمنهم من آمن به ومنهم من كفر فأما ما لا يصح من هذه الأحاديث فواجب ألا يذكر منها شيء في حق الله ولا في حق أنبيائه ولا يتحدث بها ولا يتكلف الكلام على معانيها والصواب طرحها وترك الشغل بها إلا أن تذكر على وجه التعريف بأنها ضعيفة ... واجتثاثها من أصلها وطرحها أكشف للبس وأشفى للنفس"(١٢١).

ومثلوا لتلك الأحاديث بحديث روي عن مالك: "اهتز العرش لموت سعد بن معاذ"(١٢٢) وأثر عنه أنه لم ير التحديث بذلك مع صحة نقله وكثرة الرواة له. قد اختلف العلماء في هذا الخبر فمنهم من يحمله على ظاهره ومنهم من يجنح فيه إلى التأويل وما كانت هذه سبيله من الأخبار المشكلة فمن الناس من يكره روايته إذا لم يتعلق به حكم شرعي فلعل الكراهة المروية عن مالك من هذا الوجه والله أعلم(١٢٣).

كما روي عن ابن القاسم أنه قال سألت مالكا عمن يحدث الحديث: "إن الله خلق آدم على صورته"(١٢٤) والحديث: "إن الله يكشف عن ساقه يوم القيامة وإنه يدخل في النار يده حتى يخرج من

١٢١- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، ج ٢، ص ٢١٢.

١٢٢- **صحيح البخاري**، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب سعد بن معاذ رضى الله عنه، ج ٣، ص ١٣٨٤، حديث رقم: ٣٥٩٢.

١٢٣- **عيون الأثر**، ج ٢، ص ١١٤.

١٢٤- **صحيح مسلم**، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضرب الوجه، ج٤، ص ٢٠١٦، حديث رقم:٢٦١٢.

أراد"[١٢٥] فأنكر ذلك إنكاراً شديداً ونهى أن يتحدث به أحد. وكان الليث بن سعد يحدث بذلك وابن القاسم إنما سأل مالكا لأجل تحديث الليث بذلك فيقال إما أن يكون ما قاله مالك مخالفا لما فعله الليث ونحوه أو ليس بمخالف بل يكره أن يتحدث بذلك لمن يفتنه ذلك ولا يحمله عقله كما قال ابن مسعود: "ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة"[١٢٦]. وقد كان مالك يترك أحاديث كثيرة لكونها لا يؤخذ بها ولم يتركها غيره فله في ذلك مذهب وغاية ما يعتذر له أن يقال كره أن يتحدث بذلك حديثا يفتن المستمع الذي لا يحمل عقله ذلك[١٢٧].

ولعل السلف كرهوا رواية وتأويل المشكل من الأخبار لعدة أسباب أبرزها:

- أنها أخبار محضة لا ينطوي تحتها عمل ولا يترتب عليها مثوبة أو عقاب كحديث اهتز العرش لموت سعد بن معاذ وحديث أبي سفيان[١٢٨] ... إلخ.
- إن كثيراً من تلك الأخبار المعدودة في المشكل هي في حقيقتها أخبار أقرب للتشابه منها للإشكال وهي أبعد عن التأويلات والإدراكات العقلية كحديث النزول، وحديث الصورة، وحديث يكشف ربنا يوم القيامة عن ساقه...
- إن الترويج لتلك الأحاديث وتشهيرها بين العامة مصدراً للفتنة سيما على أصحاب الأفهام المحدودة وهذا بين في كلام ابن مسعود رضي الله عنه وما كره مالك روايتها إلا خوفا من أن تفتن الناس عن دينهم.
- أنها تفتح ثغرات وتثبت حجج المنكرين والمرجفين والمشككين من المستشرقين والعلمانيين

١٢٥- سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م، ج ٩، ص ٣٥٧، حديث رقم: ٩٧٨٤.

١٢٦- **صحيح مسلم**، مقدمة الإمام مسلم، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، ج ١، ص ١٠، حديث رقم: ٤.

١٢٧- **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، ج ١، ص ٦٦.

١٢٨- ابن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي صلى الله عليه و سلم: يا نبي الله ثلاث أعطنيهن. قال: نعم. قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها قال: نعم... إلخ. هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالإشكال ووجه الإشكال أن أبا سفيان أسلم يوم فتح مكة سنة ثمان من الهجرة وهذا مشهور لا خلاف فيه وكان النبي صلى الله عليه و سلم قد تزوج أم حبيبة قبل ذلك بزمان طويل تزوجها سنة ست وقيل سنة سبع واختلفوا أين تزوجها فقيل بالمدينة بعد قدومها من الحبشة وقال الجمهور بأرض الحبشة. انظر: **صحيح مسلم**، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب، ج ٤، ص ١٩٤٥، حديث رقم: ٢٥٠١.

والقرآنيين والحداثيين..، فضلا على ذلك فهي باب للاستزادة من الاستشكالات الحديثية.

- بها كثير من الأخبار التي لا تجمع شروط الرواية المقبولة فضلا على أن بها العديد من الأخبار الموضوعة، وهذا من المآخذ على ابن فورك وابن قتيبة...

الخاتمة:

بعد الوقوف على هذه الدراسة خلص البحث إلى أن أوجه الإشكال في المتون الحديثية المقبولة تكمن أسبابها ومضامينها في العلل الحديثية في المسانيد والمتون، والتفاوت الإدراكي في فهم المتون الحديثية، فضلا عن الميدان العملي لتلك الأحاديث التي تُظهر إشكالا، ومن ثم ظاهرة التعارض بين اللفظ المشكل والأدلة نقلية كانت أو عقلية. وأن هذه الأسباب الفاعلة في إظهار المشكل من الحديث تمرحلت بتمرحل الواقع الإسلامي في عصوره المختلفة، متأثرة بالقضايا السياسية والفكرية والمذهبية الاعتقادية. مما أحدث تداخلا اصطلاحيا وإشكالا ساهم بدوره في خلط مفهوم المشكل الحديثي ـ بالمتشابه والخفي والمجمل والغريب ـ فضلا عن التأويلات المتأثرة بمعتقدات المتأملين والمتأولين والتي أصبحت أقرب لمفهوم الاستشكال منها للمشكل الحديثي.

عليه فإن مميزات الأسس المنهجية في نقد الرواية المشكلة أنها معنية بإبراز المجالات التي تكثر فيها الألفاظ الحديثية المشكلة ومدى علاقتها بالعلوم الدينية المختلفة. والحد من ظاهرة ازدياد الإشكالات الحديثية لطالما قسماً كبيراً منها تعلق بالإدراك الذهني الذي في حد ذاته متأثراً بعوامل عقدية تعبدية نفسية بيئية فسيولوجية. وإخراج كثير من الأحاديث الغيبية التي مجالها التشبيه الذي يجب الإيمان به مع استحالة إدراك كنهه مما لا طائل للبحث خلفه، وهي من مسلمات الأمة التي لا تقبل التشكيك والمجادلة. وهذه المنهجية المُبْرِزَة لتلك النقاط تتمحور حول دراسة أسانيد ومتون الألفاظ المشكلة، النظر في أسباب ورود الحديث، الضوابط العقلية في نقد المتن. التكامل الممرحل لنقد المتون المشكلة، الشمولية في دراسة المتون المشكلة، التداخل المعرفي لمصطلح المشكل، ضوابط القراءة في المتون الحديثية. ووفق هذه النظرية تبين لنا ـ حسب مارزقنا الله من فهم ـ أن أَبْرَزَ القواعد النقدية للألفاظ الحديثية المشكلة تتمثل في: التداخل الاصطلاحي، القبول والرد للأخبار المشكلة، ظاهرة التعارض، التفاوت الإدراكي، الميدان العملي للأحاديث المشكلة، هذا والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

****